

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٤٣٣**

الجمعة، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد جودة/السيد الحمود/السيدة قعوار	(الأردن)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد يانييث
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارنيو
	ليتوانيا	السيدة موروموكايته
	ماليزيا	السيد زين الدين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيدة شوالغر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

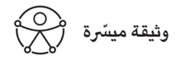
الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تطبيق قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/264)

1511636 (A)




الرجاء إعادة التدوير



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تطبيق قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/264)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي تركيا والجمهورية العربية السورية ولبنان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالين إلى الاشتراك في هذه الجلسة وهم: السيدة فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؛ والسيدة أنجيلينا جولي بيت، المبعوثة الخاصة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؛ والسيدة إرثرين كازين، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/264، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تطبيق قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن للسيدة أموس.

السيدة أموس (تكلمت بالإنكليزية): منذ إحاطتي الإعلامية الأولى التي قدمتها للمجلس بشأن سورية قبل حوالي ثلاث سنوات (انظر S/PV.6790)، جلسنا في هذه القاعة مرات عديدة وشهدنا تصاعد أعمال العنف وتزايد اليأس في البلد. وفي كل مرة، أتكلم عن وقوع فظائع متكررة وانتهاكات متكررة ويأس متكرر. وبالرغم من وحدة المجلس إزاء العواقب الإنسانية المروعة للنزاع واتخاذ ثلاثة قرارات تطالب بحماية المدنيين وبتوفير إمكانية الوصول الإنساني الكامل، لا تزال الحكومة والجماعات المسلحة والإرهابية تمارس القتل والتشويه والاغتصاب والتعذيب وتدفع بسورية إلى درك أسفل جديد كان غير متصور قبل سنوات قليلة.

وأصبح الناس غير مبالين بالأرقام التي ينبغي، كل يوم، أن تهز ضميرنا الجماعي وتدفعنا إلى العمل العاجل. فقد قتل أكثر من ٠٠٠ ٢٢٠ شخص وأصيب أكثر من مليون شخص. وشرد أكثر من ٧,٦ ملايين شخص داخل سورية وألتمس زهاء ٤ ملايين شخص اللجوء في البلدان المجاورة. ويخاطر الناس بحياتهم إذا بقوا وبعضهم حينما يغادر، على نحو ما شهدنا في حالة من غرقوا في البحر الأبيض المتوسط.

ونحن بحاجة إلى إنهاء اللامبالاة إزاء العنف الطائش وعدم الاكتراث الواضح. ولا تزال أعمال العنف تتصاعد في عدد من مناطق البلد. وفي الأسابيع الماضية وحده، شرد أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص من جراء القتال في إدلب - والعديد منهم شردوا للمرة الثانية. وأصيب أكثر من ٥٠٠ ١ شخص، ولكن لا تعمل أية مستشفى من المستشفيات الثلاث التي كانت تزاول عملها قبل أقل من شهر. فلا يوجد مكان يذهب إليه من يبحثون عن المساعدة الطبية.

وبالرغم من العمل المنسق الذي يقوم به المجلس بشأن إزالة الأسلحة الكيميائية وتدميرها، هناك مزاعم جديدة باستخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى في إدلب، مما أدى إلى قتل وإصابة المدنيين. كما لا يزال المدنيون في إدلب يتعرضون لإطلاق النار العشوائي من الجو ومن تحت الأرض، مع إسقاط البراميل المتفجرة على أجزاء مدينة إدلب الواقعة في

نطاق سيطرة المعارضة وتفجير قنابل الأنفاق تحت المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. والمدنيون هم من يدفعون أبهظ الأثمان.

وأحيط المجلس علما بالحالة في اليرموك، التي كانت في يوم ما رمزا لكرم الضيافة السوري مع عيش اللاجئين والمجتمعات المحلية جنبا إلى جنب. واليوم، وصل السكان إلى مستويات جديدة من اليأس. كما ظل مئات الآلاف من السكان محاصرين في الأماكن الأخرى للبلد. وكفاحهم كفاح يومي من أجل البقاء إذ أنهم محاصرون ويصعب وصولنا إليهم، ومعرضون للعقاب الجماعي. ولا تزال كفالة الوصول الإنساني الكامل وبدون إعاقة إحدى الأولويات.

ويستجيب العاملون في تقديم المساعدة الإنسانية، وهم في أغلب الأحيان يعرضون أنفسهم لخطر كبير، ببذل أقصى ما في وسعهم في جميع أنحاء البلد بما في ذلك من خلال العمليات عبر الحدود. وفي ٢٦ آذار/مارس، احتجزت جماعة مسلحة من غير الدول لفترة وجيزة فريقا من العاملين الإنسانية التابعين للأمم المتحدة ومتطوعين من الصليب الأحمر العربي السوري كانوا يقومون بإيصال إمدادات إنسانية إلى الرستن. ويواصل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام منع إيصال المعونة، بل وفي هذا الشهر منع وصول اللقاحات ضد شلل الأطفال إلى مئات الآلاف من الأطفال دون سن الخامسة.

وأخيرا وافقت الحكومة على وصول عدد من القوافل المشتركة بين الوكالات والاحتياجات الغذائية والتعليمية التي تمس الحاجة إليها، ولكنها لا تزال تفرض قيودا على إيصال المعونة مما يحد من قدراتنا على إيصالها. وفي الشهر الماضي، دعوت المجلس إلى أن يذكر قوات الأمن الحكومية بأنه لا بد أن تسمح للقوافل بنقل كل المعونة – لا سيما اللوازم الطبية والجراحية. وبالرغم من هذه الدعوات وموافقة السلطات المدنية، فإن قوات الأمن الحكومية مرة أخرى أزالت جميع اللوازم الجراحية من الشاحنات المتجهة إلى الرستن في محافظة حمص، مما حرم السكان من العلاجات التي تمس الحاجة إليها.

وفي القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، أعرب المجلس عن اعتزامه اتخاذ المزيد من الخطوات في حالة عدم الامتثال للقرار. وبعد أربعة عشر شهرا، لا يزال هناك افتقار مروع إلى أبسط القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني وانعدام كامل للمساءلة. وأدى الفشل في وقف أعمال العنف إلى تقويض مصداقية المجلس وتآكل الثقة بأن يأخذ المجتمع الدولي مسؤوليته مأخذا جديا. وجرى التبرع ببلايين الدولارات للمساعدات الإنسانية، وهو أمر نرحب به، ولكن شعب سورية، عن حق، يريد أكثر من ذلك. فهو يريد إنهاء الحرب التي عصفت ببلده ودمرت الحياة وسبل كسب الرزق.

إنني أناشد المجلس النظر بجدية في اتخاذ جميع الخيارات المتاحة له التي يمكن أن تساعد على وضع حد لأعمال العنف في سورية، ووقف انتهاكات القانون الدولي وحماية المدنيين وكفالة إمكانية الوصول للأغراض الإنسانية.

والبعض منها صعب من الناحية العملية، والبعض الآخر مثير للجدل ولكن، نظرا للظروف التي يتعين على السوريين العاديين مواجهتها، ألتمس من المجلس أن ينظر في المسائل التالية.

أولا، ينبغي أن يطالب بوقف الهجمات على مرافق التعليم والصحة، وأن تصبح المدارس والمستشفيات مناطق تنعم بالسلام. وهذا يتفق مع الفقرة ١٠ من القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، حيث أن المجلس

”يطالب جميع الأطراف بوقف الاستخدام العسكري للمرافق الطبية والمدارس وغيرها من المنشآت المدنية، وتجنب إقامة مواقع عسكرية في المناطق المأهولة

بالسكان، والكف عن شن الهجمات الموجهة ضد أهداف مدنية‘‘.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يعطي ولاية محددة للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، تتناول بموجبها على وجه التحديد الوضع في المجتمعات المحلية المحاصرة، والوجود العسكري في المرافق الطبية والتعليمية، والمسؤولية عن شن الهجمات عليها. وينبغي أن يتم ذلك من خلال بعثة لتقصي الحقائق.

ثالثا، ينبغي أن يكلف المجلس بالتفاوض على هدنة للأغراض الإنسانية وأيام يسودها الهدوء.

رابعا، ينبغي أن يبعث إلى الجناة برسالة واضحة مفادها أن جرائمهم لن تمر دون عقاب، ويثبت للشعب السوري أن العدالة ستتحقق بالنسبة إلى الجرائم المرتكبة ضده. وقد دعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

خامسا، ينبغي أن يفرض حظرا على الأسلحة وجزاءات محددة الهدف على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وعدم احترام الضرورات الإنسانية.

إن المجلس أولى اهتماما كبيرا للوضع الإنساني في سوريا، وحاول التوصل إلى حل إنساني بلا جدوى. فالحل الوحيد هو عن طريق الحوار السياسي الذي يقلل من أعمال العنف ويوقفها في نهاية المطاف. ومع ذلك، إن الوقت أخذ ينفد في سوريا والبلدان المجاورة التي تتحمل عبئا ثقيلا بالنيابة عن المجتمع الدولي. فهذه الأزمة ذات انعكاسات عالمية محتملة. وألتمس من المجلس أن تكون استجابته جريئة وشجاعة ترقى إلى مستوى الأزمة.

الرئيس: أشكر السيدة آموس على إحاطتها الاعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد غوتيريس.

السيد غوتيريس (تكلم بالإنكليزية): نحن جميعا نتوق إلى نفحة من الأمل وبعض الأخبار الجيدة، ولكن منذ إحاطتي الاعلامية الأخيرة للمجلس (S/PV.7394)، فإن الأمور لا تمضي سوى إلى الأسوأ. وباتت الآثار الجانبية الإقليمية للصراع السوري تتخذ أبعادا مأساوية. فهناك ١٤ مليون شخص مشردون الآن بسبب الأزمات المترابطة في سوريا والعراق. وتتزايد التهديدات الأمنية للبلدان المجاورة. ونتيجة لذلك، ما فتئنا نشهد تدهورا متواصلا في مجال توفير الحماية للسوريين الذين يحاولون الفرار من الصراع. وأدت المخاوف الأمنية في المنطقة إلى اتخاذ تدابير فيما يتعلق بإدارة الحدود تحدُّ أيضا من فرص اللاجئين في الوصول إلى شاطئ الأمان.

إن من واجبي، بصفتي مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أن أطلب إلى الحكومات مواصلة السماح للمدنيين بالتماس الحماية، ولكن الصراع وتدفق اللاجئين الناجم عنه، في غياب ما يكفي من التضامن الدولي، يؤثران تأثيرا هائلا على البلدان المجاورة التي نرى أنها باتت بلداننا مضيفة مرهقة بشكل متزايد، كما قال سفير الأردن في اجتماعنا الأخير بشأن هذه المسألة، ونحن نشهد سياسات أشد قسوة تُفرض على اللاجئين في بعض المناطق. وهناك تزايد للتوترات بين المجتمعات المحلية، حيث تكافح الأسر المحلية على نحو أكثر صعوبة للتأقلم مع الوضع كلما امتد أمد الصراع.

إننا نفعل أفضل ما يمكننا، بوصفنا وكالات إنسانية، ولكن ما نحن قادرون على توفيره لا يرقى إلى مستوى الاحتياجات المطلوبة. فالظروف المعيشية في جميع أنحاء المنطقة آخذة في التدهور، وهناك دعم دولي غير كاف لتغطية أبسط الضروريات الإنسانية. ولقد اضطر برنامج الأغذية العالمي، شريكنا المميز، إلى خفض برنامج القسائمالغذائية بنسبة ٣٠ في المائة، مع ما يخلّف ذلك من عواقب بعيدة الأثر على أُسر

اللاجئين. وبرنامج المساعدة النقدية التابع لنا في الأردن، على سبيل المثال، لا يستهدف سوى الأكثر تعرضا للخطر، ولكننا لا نصل في ظل مستويات التمويل الحالية سوى إلى ٢٢ ٠٠٠ أسرة – أقل من ثلثي الأسر التي ينبغي أن تكون مؤهلة، حتى مع أشد المعايير صرامة. ومع ما يقدّر بوجود ١٠٠ ٠٠٠ من أسر اللاجئين في المناطق الحضرية في الأردن الذين يعيشون تحت خط الفقر المطلق، فإن هذه المساعدات لا تشكل سوى قطرة في المحيط. ونتيجة لذلك، يزداد الخطر الذي تجابهه آليات المواجهة، مع اضطرار المزيد والمزيد من الأسر إلى إرسال أطفالهم للعمل أو تزويج بناقم المراهقات. وهناك أيضا تقارير متزايدة حول اللاجئين الذين يمارسون الجنس في سبيل البقاء وتغطية نفقات العيش.

ومع تزايد الظروف سوءا في البلدان المجاورة وتصاعد اليأس الذي يساور اللاجئين، يُقدم الكثيرون والكثيرون منهم على محاولة الرحيل المحفوف بالخطر عبر البحر الأبيض المتوسط. ففي هذا الشهر وحده، بلغ معدل الذين غرقوا من الناس مرتين عما كان عليه في عام ٢٠١٣. ونحن ما فتئنا ندعو أوروبا منذ فترة طويلة إلى تعزيز قدرتها على البحث والإنقاذ، والتركيز على إنقاذ الأرواح في البحر، واتخاذ إجراءات صارمة ضد المهربين والتجار، وتوفير المزيد من السبل القانونية لسلامة الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية. وهذه تشمل إعادة التوطين بشكل موسّع، أو قبول الدخول على أسس إنسانية، أو انتهاج السياسات المرنة في منح التأشيرات، أو جمع شمل الأسر، أو تنفيذ الخطط المرتبطة بالتعليم والكفالات. والمأساة التي لا تطاق في البحر الأبيض المتوسط لا يمكن مواجهتها إلاّ من خلال قيام تعاون دولي حقيقي. وآمل مخلصا أن تمثل التدابير التي أعلنت في بروكسل أمس خطوة أولى نحو العمل الأوروبي الجماعي والفعال.

إن أمرا ما صار واضحا – لقد بات الوضع في المنطقة بعيدا كل البعد عن الاحتمال. فبعد أن أصبح العراق مرتبطا ارتباطا كبيرا بالصراع السوري، ومع الهجمات التي شُنّت على الموصل وتكريت في العام الماضي، صرت لا أعلم أين ستحدث الصدمة المدمرة المقبلة. ما أعلمه أنها ستحدث، وأن الأمور تزداد سوءا. كلنا نعلم أن السبيل الوحيد لوقف ذلك يكمن، في نهاية المطاف، في إيجاد حل سياسي للصراع. لا توجد وسيلة أخرى، وحان الوقت لجميع أولئك الذين لديهم تأثير على الأطراف الفاعلة في سوريا كي يضعوا خلافاتهم جانبا، ويعملوا معا من أجل تهيئة الظروف لوقف القتال. ولكن طالما أن ذلك ما زال بعيد المنال، يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع المزيد من التدهور في الوضع الإقليمي – وهو تدهور يمكن أن يتعذر عكس مساره.

أولا، يجب معالجة بعض الأولويات العاجلة: توفير المزيد من المعونة الإنسانية للاجئين والمجتمعات المضيفة الضعيفة، ووقف الخسارة في حياة الأشخاص على نحو مروّع في البحر الأبيض المتوسط. وثانيا، يتعين زيادة الدعم المقدم إلى البلدان المجاورة زيادة كبيرة. فالتمويل الذي أعلن عنه في الكويت الشهر الماضي لدعم الخطة الإقليمية المعنية باللاجئين وقدرتهم على التحمل يمثّل بصيص أمل هام ويجب صرفه بسرعة الآن. ولكن من الضروري أيضا لبرامج الاستثمارات الهيكلية التي تقدمها الحكومات المضيفة أن تتلقى التمويل الإنمائي من المجتمع الدولي. وهذا يتطلب إجراء استعراض جوهري لسياسات التعاون الإنمائي. ولأن لبنان والأردن من البلدان المتوسطة الدخل، فمن غير المسموح للبنك الدولي بأن يعطيهما منحا للمساعدة على مواجهة الأزمة الديموغرافية الشديدة التي يعانيان منها. وعلينا أن نعالج هذا الأمر وغيره من جوانب النقص الخطيرة في الهيكل العالمي للتعاون الانمائي.

وينبغي لسياسات المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف أن تشمل بين أولوياتها الأولى البلدان التي لا تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين فحسب، بل والتي هي أيضا من الدعائم الأساسية للاستقرار الإقليمي، والتي تقف في خط الدفاع الأول من أجل كفالة الأمن الجماعي للمجتمع الدولي. وهذا يصح ليس على جيران سوريا فحسب، ولكن أيضا على بلدان مثل الكاميرون، والنيجر، وتشاد التي تقع على الحدود الشمالية الشرقية مع نيجيريا، أو تلك البلدان المحيطة بالصومال. وحقيقة أن بعض هذه البلدان متوسطة الدخل لا ينبغي أن تؤدي إلى استبعادها من هذه الأولوية.

إن البنك الدولي يعكف الآن على استكشاف مختلف الاحتمالات لتوفير التمويل بشروط ميسّرة على نطاق واسع للبنان والأردن، جامعا بين المنح الثنائية والقروض المعتادة التي يقدّمها.

وإذا أمكن لهذه الاستراتيجية أن تتغيّر، فبوسعها أن تقطع شوطا طويلا نحو مساعدة تلك البلدان على المواجهة، وحتى نحو دعم موقف أكثر إيجابية تجاه اعتماد اللاجئين على الذات والمشاركة الاقتصادية. وفي ظل اجتماع الحكومات في وقت لاحق من هذا العام في منتديات مثل الاجتماعات السنوية التي يعقدها البنك الدولي، آمل كثيرا أن يدعم صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين ومجموعة السبعة هذه الاقتراحات وغيرها. ولقد حان الوقت الآن للتكيف مع الواقع الذي تغيّر جذريا اليوم، والذي بات الترابط فيه قائما بين الصراع، والاستقرار، والتنمية.

ثالثا، لا بد لنا أن نعترف بالطابع الذي تتصف به أزمة اللاجئين هذه التي أخذ أمدها يطول بشكل متزايد. ويظل الهدف ذو الأولوية العليا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين هو العودة الطوعية إلى الوطن في جوّ من الأمان والكرامة، تمشيا مع ما يفضله معظم اللاجئين، ولكن علينا أن نسلّم بأن هذا الخيار بالنسبة إلى السوريين لن يتحقق فورا. وفي الوقت نفسه، فإن جيران سورية بحاجة إلى مساعدة كافية لمواجهة الآثار الاقتصادية والديمغرافية والمالية الهائلة الناجمة عن تدفق اللاجئين. والجهود الاستثنائية التي بذلتها تركيا هي خطوة هائلة إلى الأمام، حيث بات يتسنى للسوريين الآن ليس الحصول على التعليم والرعاية الصحية مجانا فحسب، ولكن الانخراط في سوق العمل أيضا. ومع مزيد من الدعم لجميع أنحاء المنطقة، يمكننا أن نحوّل حالة اللاجئين من واحدة تتصف بالتبعية وعدم الاستدامة، إلى واحدة يصبح فيها اعتمادهم الاقتصادي على الذات خيارا يمكّنهم من المساهمة في تنمية مجتمعاتهم المضيفة.

والحالة في الشرق الأوسط سرطان يهدد بالانتشار والتفشي. وإذا استمرت الأمور على حالها، فسنرى التطورات المستقبلية تخرج عن نطاق السيطرة بعيدا عن ارادتنا، ولسوف تؤدي إلى عواقب عالمية تزداد خطورة. ونحن لا يسعنا أن ندع ذلك يحدث. إن هذه المسألة ليست مجرد مسألة تتعلق بالتضامن مع أولئك الذين يتحملون العبء الأكبر لهذه الأزمة. إنها مسألة تتعلق بالحفاظ على وجودنا بالذات وكفالة مصالحنا المشتركة.

الرئيس: أشكر السيد غوتيريس على إحاطته الاعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أنجلينا جولي بيت.

السيدة جولي بيت (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أقدّم إحاطة إعلامية للمجلس اليوم. وأود أن أشكر معالي وزير خارجية الأردن، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وزملائي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي.

منذ بدء الصراع في سورية عام ٢٠١١، قمت بإحدى عشرة زيارة للاجئين السوريين في العراق والأردن ولبنان

وتركيا ومالطة. وكنت أتمنى لو تمكّن بعض السوريين الذين التقيتهم من أن يكونوا هنا اليوم. إنني أفكّر في الأم التي التقيتها في مخيّم داخل العراق مؤخرا، فهي بإمكانها أن تخبر المجلس عن حالة العيش بعد انتزاع ابنتك الشابة من أسرتك على أيدي رجال مسلحين ومعاملتها كرقيق جنسي. وأفكّر في هالة، وهي واحدة من ستة أطفال يتامى يعيشون في خيمة في لبنان، فهي بإمكانها أن تخبرنا عن حالة العيش مع تحمّل المسؤولية عن تغذية أسرتك بينما تبلغ سن الحادية عشرة من العمر، لأن والدتك توفيت في غارة جوية ووالدك مفقود. وأفكّر في السيد أيمن، الطبيب من حلب، الذي شاهد زوجته وابنته ذات السنوات الثلاث تغرقان في البحر الأبيض المتوسط عندما تداعى قارب المهربين المكتظ بمئات الناس. فهو بإمكانه أن يخبرنا عن كيفية محاولة الحفاظ على أحبائك الموجودين في منطقة تندلع فيها الحرب، ومن ثم فقدهم في محاولة يائسة لتوفير السلامة لهم بعد فشل جميع الخيارات الأخرى.

إن أيا من السوريين الذين التقيتهم بإمكانه أن يتكلم عن الصراع بشكل أبلغ مني تماما. وهناك ٤ ملايين لاجئ سوري تقريبا ضحايا صراع لا علاقة لهم به. ومع ذلك، يوصمون بالعار، وهم غير مرغوب فيهم، وينظر إليهم على أنهم عبء ثقيل. لذلك، أنا هنا من أجلهم لأن هذه هي أممهم المتحدة. فهنا، جميع البلدان وجميع الناس متساوون من أصغر الدول الأعضاء وأكثرها تفككا إلى الدول الأعضاء الحرة والقوية. ويتمثل مقصد الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات والقضاء عليها، والجمع بين البلدان، وإيجاد الحلول الدبلوماسية، وإنقاذ الأرواح. ونحن نفشل في القيام بذلك في سورية.

إن المسؤولية عن الصراع تقع على عاتق الأطراف المتحاربة داخل سورية، ولكن الأزمة تزداد سوءا بفعل الانقسام والتردد داخل المجتمع الدولي الذي يمنع مجلس الأمن من الوفاء بمسؤولياته. في عام ٢٠١١، كان اللاجئون السوريون الذين التقيتهم مفعمين بالأمل. وطلبوا مني أن أخبر الناس عما يحدث لهم، واثقين بأن الحقيقة وحدها تضمن العمل الدولي. وعندما عدت، كان الأمل يتحول إلى غضب، غضب الرجل الذي كان يحمل طفله الصغير، ويسألني، ”هل هذا إرهابي؟ هل ابني إرهابي؟“ وفي زيارتي الأخيرة خلال شباط/فبراير، تراجع الغضب ليصبح استسلاما، وبؤسا، وسؤالا مريرا، ”لماذا نحن، الشعب السوري، لا نستحق الإنقاذ؟“

أن تكونَ سوريّا محاصرا في هذا الصراع يعني أن تكونَ معزولا عن أي قانون ومبدأ مصمَّمين لحماية حياة الأبرياء. إنّ القانون الدولي الإنساني يحظر التعذيب والموت جوعا واستهداف المدارس والمستشفيات، ولكن هذه الجرائم تُرتكب في سورية كل يوم. ولدى مجلس الأمن السلطة للتصدي لتلك الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، ولكنه لا يستخدم هذه السلطة. ولقد اعتمدت الأمم المتحدة مفهوم المسؤولية عن الحماية، ومفاده أن الدولة عندما لا تستطيع أن تحمي شعبها، فإن المجتمع الدولي لا يقف موقف المتفرج. بيد أننا نقف موقف المتفرج في سورية.

إن المشكلة ليست نقصا في المعلومات. فنحن نعلم بالتفصيل الدقيق ما يحدث في اليرموك وحلب وحمص. والمشكلة تكمن في عدم توفر الإرادة السياسية. ولا يسعنا أن ننظر إلى سورية والشر الذي يخرج من رماد التردد، بينما نعتقد أن هذا الدرك ليس هو الدرك الأسفل الذي بلغه العالم في عجزه عن حماية الأبرياء والدفاع عنهم. أقول هذا كشخص يفتخر بأنه ما فتئ جزءا من منظومة الأمم المتحدة لمدة ١٣ عاما. لا أعتقد أن ثمة أعدادا كافية من الناس يدركون كم هناك من الأشخاص الذين تقوم الأمم المتحدة بإطعامهم وإيوائهم وتوفير الحماية لهم وتعليمهم كل يوم من أيام السنة. ولكن كل هذه الأفعال الحميدة تقوّضها الرسالة

التي تصدر من سورية، ومفادها أن القوانين يمكن انتهاكها، والأسلحة الكيميائية يمكن استخدامها، والمستشفيات يمكن قصفها بالقنابل، والمعونة يمكن حجبها، والمدنيين يمكن أن يموتوا جوعا مع الإفلات من العقاب.

لذا، نيابة عن لاجئي سورية، أتقدم إلى المجتمع الدولي بنداءات ثلاثة. الأول هو نداء من أجل الوحدة. لقد حان الوقت كي يعمل مجلس الأمن كواحد لإنهاء الصراع والتوصل إلى تسوية تحقق أيضا العدالة والمساءلة للشعب السوري. ومن المشجع جدا أن نرى التمثيل الوزاري من جانب الأردن وإسبانيا وماليزيا هنا اليوم. ولكنني أعتقد أننا جميعا نود أن نرى وزراء الخارجية من جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن هنا، وهم يعملون على إيجاد حل سياسي لسورية كمسألة ملحة. وفي الأشهر القليلة الماضية، شهدنا عملا دبلوماسيا مكثفا في أماكن أخرى من المنطقة. دعونا نرى الآن ماذا يمكن فعله لشعب سورية. وعلى الرغم من أهمية هذه المناقشات، أحث أيضا مجلس الأمن على زيارة اللاجئين السوريين والوقوف مباشرة على معاناتهم وتأثيرها على المنطقة. هؤلاء اللاجئون لا يمكنهم المجيء إلى المجلس، لذلك ألتمس من المجلس أن يذهب إليهم. رجاء.

ثانيا، أردد ما قيل حول الدعم الذي تقدّمه البلدان المجاورة لسورية، وهي البلدان التي تساهم اسهامات رائعة. ومن المقزز رؤية آلاف اللاجئين يغرقون على عتبة القارة الأكثر ثراء في العالم. لا أحد يخاطر بحياة أبنائه بهذه الطريقة إلاّ من أجل الخروج من حالة اليأس المطلق. وإذا تعذّر علينا وضع نهاية للصراع، فيتعين أن نمارس واجبنا الأخلاقي المحتوم الذي يقضي بمساعدة اللاجئين وتوفير السبل القانونية لتحقيق سلامتهم.

ثالثا، إن وحشية أولئك الذين يرتكبون العنف الجنسي الممنهج تستحق أن يتصدى لها المجتمع الدولي بقوة أكبر بكثير. ويجب أن نبعث بإشارة تبيّن أننا جادون في تحقيق المساءلة عن هذه الجرائم، وهذا هو الأمل الوحيد لإرساء أي نوع من أنواع الردع. لذلك، أدعو الدول الأعضاء إلى بدء الأعمال التحضيرية الآن بغية أن تُحترم المرأة السورية احتراما كاملا في مفاوضات السلام في المستقبل، وفقا لقرارات مجلس الأمن العديدة.

وفي ختام ملاحظاتي، اسمحوا لي أن أتناول نقطة أخيرة على نطاق أوسع، وهي أن الأزمة في سورية التي تبيّن حقيقة عجزنا عن إيجاد الحلول الدبلوماسية تسبب نزوحا جماعيا ووجود ملايين الناس في المنفى، وتؤدي بهم إلى الشعور بالضياع وإلى التشرد.

وهناك اليوم ٥٢ مليون شخص من المشردين قسرا – إنه بحر من البشر المستبعدين. وبينما يجب أن نعطي الأولوية لإنهاء الصراع في سورية، يجب أيضا أن نوسع نطاق المناقشة لتشمل هذه المشكلة الأوسع بكثير. إن معالم عصرنا لن تحددها الأزمات ذاتها، ولكن طريقة تكاتفنا كمجتمع دولي للتصدي لها.

الرئيس: أشكر السيدة جولي بيت على بيانها.

أعطي الكلمة للسيدة كازين.

السيدة كازين (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم على توجيه أنظار العالم مرة أخرى إلى ضحايا الصراع الدائر في سورية.

منذ بداية هذه الأزمة، يعمل برنامج الأغذية العالمي من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية اليومية لأربعة ملايين شخص داخل سورية و ١,٩ مليون شخص خارج سورية. وفي عام ٢٠١٢، قمت بزيارتي الأولى إلى مخيم الزعتري للاجئين في الأردن. وكان برنامج الأغذية العالمي يعمل هناك مع شركائنا في ذلك الوقت لتقديم وجبات ساخنة للوافدين

الجدد وحصص إعاشة شهرية للسوريين المقيمين في المخيم والذين كان عددهم ٠٠٠ ١٧ لاجئ آنذاك. وبينما كنت أسير داخل المخيم، التقيت نساء أخبرنني أنهن سرن لمسافة أميال وهن يحملن أطفالا صغارا، بحثا عن المأوى والغذاء والأمان. والتقيت أطفالا كانوا قد انقطعوا بالفعل عن الذهاب إلى المدرسة لأسابيع أو شهور – وكان ذلك في عام ٢٠١٢. والتقيت أزواجا غاضبين لأن الصراع أجبرهم على ترك مزارعهم وماشيتهم وأعمالهم التجارية الصغيرة؛ وقد كانوا غاضبين لأنهم لا يمكنهم الآن إطعام أسرهم إلا بالوقوف في طوابير للحصول على الغذاء والمياه والخبز.

ولأننا أدركنا أهمية الخبز في النظام الغذائي للأسر السورية، شرعنا أيضا في خبز وتوزيع ٠٠٠ ١٣٠ رغيف من خبز البيتا يوميا، بالإضافة إلى ما نوزعه من حصص غذائية عادية. وبينما كنت أتجول في المخيم، بدأ رجل يتعقبني وأخذ يصيح في وجهي باللغة العربية. وطلبت من المترجم معرفة ما الذي يقوله الرجل في صياحه. وبدأ يصيح بصوت أعلى وهو يسحق كسرة خبز في يده. وقال المترجم: ''إنه غاضب بسبب الخبز. وهو يتساءل عما إذا كنتِ مستعدة لإطعام هذا الخبز الشنيع لأطفالك''. فقلت، ''اسأله عن عيب الخبز''. فرد الرجل علي صائحا وقد تزايد الآن عدد الحشد، ''إنه خبز أردني، وليس خبزا سوريا''. وصاح قائلا: ''هذا ليس بخبزنا. هذا خبز سيئ''. قلت للمترجم اسأل هذا الرجل عما كان يعمل في سورية. فقال: ''إنني خباز سوري''.

ويعمل فريق الاستجابة المعني بسورية في برنامج الأغذية العالمي في جميع أنحاء المنطقة لكي يفي على النحو المناسب بالاحتياجات الغذائية والتغذوية لأضعف الفئات من ضحايا الأزمة السورية. وفي البلدان الخمسة المضيفة، نعمل خارج سورية لخدمة اللاجئين في مخيمات مثل الزعتري، وكذلك اللاجئين الذين تستضيفهم الأحياء السكنية، ونحن نعمل داخل سورية لخدمة المشردين في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة وتلك الخاضعة للنظام – أي في سورية بالكامل.

وكما يعلم أعضاء المجلس جيدا، فإنه كلما طالت هذه الأزمة، ازداد ضحاياها ضعفا. فالناس يعانون ويموتون بسبب الجوع وسوء التغذية، أو من توقف نماء الأطفال؛ ويعاني المحرومون من التغذية من آثار بعيدة المدى تتمثل في تدهور صحتهم وشعورهم باليأس على نطاق واسع. ويعيش أولئك الذين يقيمون داخل المناطق ذات الأولوية العليا في سورية والتي تضم أكبر تجمعات للمشردين، بلا سبل عيش ودون دخل وهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

وقبل نشوب الصراع، كانت سورية مصدرة صافية للأغذية غير أن الجفاف والصراع يجعلان الطعام سلعة بعيدة المنال بدرجة متزايدة. وقد ازدادت صعوبة إنتاج الأغذية واستيرادها. وداخل سورية، أصبح سعر القمح ضعف ما كان عليه قبل الأزمة؛ وارتفعت أسعار الأرز إلى أربعة أمثالها؛ وزادت أسعار الخبز بنسبة ٥٥ في المائة. وعليه، فإن الحصول على أي أغذية متاحة غالبا ما يكون أمرا في غير مقدور عدد كبير جد من البشر. وهناك نحو ٦,٨ مليون شخص في أمس الحاجة إلى المساعدة الغذائية، وهو ما يزيد بواقع أكثر من نصف مليون شخص عن عددهم في هذا الوقت من العام الماضي.

وتسبب تراجع الأمن الغذائي وتدمير خدمات المياه والصحة وإضعافها في أزمة تغذية خطيرة. فهناك ٤ ملايين من النساء والأطفال السوريين بحاجة إلى خدمات تغذية وقائية وعلاجية. وتواجه الأسر وتتخذ قرارات مستحيلة للعثور على الغذاء والحصول عليه. والآباء يخرجون أطفالهم من التعليم للبحث عن عمل. وتصبح الأغذية جزءا من مفاوضات تزويج البنات الصغار أو السماح للأطفال بالقتال في صفوف الجماعات المسلحة. لقد قال غاندي ''بالنسبة لأم طفل جائع،

فإن كسرة خبز هي نعمة آلهية‘‘. وكان غاندي على حق. ويجب ألا ندع متطرفا مسلحا يقوم بتوصيل كسرة الخبز هذه.

ونحن نقوم برصد منتظم لضمان توزيع برنامج الأغذية العالمي للأغذية على نحو مناسب. وعلى الرغم من العناية الواجبة التي نوليها لهذا الأمر، فقد واجهنا بالفعل حادثا جرى تداول أخباره على نطاق واسع حيث سرق تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام كمية صغيرة من أغذية البرنامج وقام بتوزيعها وسط دعاية كبيرة عبر وسائط التواصل الاجتماعي. وداخل سورية، يمكن أن يشمل التفاوض من أجل إيصال المساعدة الإنسانية إلى المناطق المحاصرة وتوزيعها ورصدها نحو ٥٠ طرفا. وتحديد الطرق التي سنسلكها وأوقات إرسال المساعدة والكميات التي ينبغي إيصالها وحتى أماكن الألغام الأرضية لتفاديها مسألة يمكن أن تستغرق من ١٠ أيام إلى ١٠ أشهر. والأماكن التي يمكننا الوصول إليها اليوم، لا يمكننا في كثير من الأحيان الوصول إليها غدا. ويستحيل الآن الوصول إلى أجزاء من إدلب الرقة، كان الوصول إليها بصورة منتظمة أمرا ممكنا في السابق. ونحن لم نصل إلى المعضمية منذ أكثر من سنة.

والمجلس يمكننا من إيصال الشحنات بصورة منتظمة عبر خطوط التماس وعبر الحدود. بل أننا تمكنا في الشهر الماضي وحده من الوصول إلى ٥٢٨ ٠٠٠ شخص إضافي باستخدام المعابر الحدودية المنصوص عليها في القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). وتوسيع نطاق الأنشطة عبر الحدود لا يتوقف على قدرتنا على العبور بصورة آمنة فحسب، بل أيضا على توفر الموارد المالية الكافية. وخطتنا لعام ٢٠١٥ تقضي بالوصول إلى ٤ ملايين شخص في سورية و ٢,١ مليون آخرين خارجها، ولكن عجز التمويل يعرض هذه المساعدة المحدودة بالفعل للخطر. والتزامات التمويل الحالية لا تجسد الاحتياجات الإنسانية المرتبطة بهذا الصراع الذي طال أمده وبسبب نقص التمويل، كما ذكر المفوض السامي، اضطررنا لخفض سلة الأغذية للأسرة داخل سورية بنسبة ٣٠ في المائة. ومن المحتمل أن يكون لهذه التخفيضات أثر كبير على التغذية ويمكن أن تؤدي إلى سوء التغذية الناجم عن نقص البروتينات والطاقة.

كما أن نقص التمويل يحد من خطط مثل تلك المتفق عليها مع اليونيسيف للوصول إلى الحوامل والمرضعات ولتوفير برنامج متكامل للتغذية المدرسية. وإذا فشلنا في توفير الوجبات المدرسية التي تحمل الأطفال على العودة إلى المدرسة والبقاء فيها، فإننا سنفوت الفرصة لتعليمهم دروسا مختلفة عن تلك التي يتعلمونها من هذا الصراع، الأمر الذي سيؤثر سلبا في مستقبلهم ومستقبل المنطقة.

وكما يعلم المجلس، وكما أكد المفوض السامي، فإن أزمة اللاجئين السوريين تهدد الاستقرار في المنطقة بالكامل. وفي البلدان الخمسة المجاورة، ولا سيما في الأردن ولبنان، يتنافس اللاجئون الآن مع مُضيفيهم على المنازل وفرص العمل والمياه والغذاء. ولا بد من أن أحذر المجلس من أننا عندما نقلص عمليات إيصال الأغذية، فإننا نحد من الاستقرار. فنحن ننقل العبء من المجتمع الدولي إلى المجتمعات المحلية المضيفة والحكومات المضيفة، مثل المجتمعات المحلية في الأردن، حيث جرى الحد بشدة من المشاركة في برنامج القسائم الإقليمي الذي يوفر خيارا للمستفيدين ونقودا للأعمال التجارية في المجتمعات المحلية المضيفة. وقد كان نحو ١٩٠ ٠٠٠ لاجئ سوري يعيشون في فقر مدقع يتلقون مساعدات غذائية بقيمة ٢٨ دولارا للشخص الواحد شهريا. وبسبب نقص التمويل، اضطررنا لخفض المساعدة بواقع النصف لما يقرب من ربع مليون لاجئ آخر يعيشون في فقر مدقع. والآن، يجب عليهم أن يحاولوا إطعام أسرهم بواقع ١٤ دولارا للشخص الواحد شهريا، مما يحد من قدرتهم على شراء الطعام المغذي.

كما أجرينا تخفيضات في لبنان، حيث تزيد أزمة اللاجئين من معدلات البطالة وتُحمل الخدمات الوطنية في مجالات الصحة والتعليم والهياكل الأساسية فوق طاقتها. ولم يجبرنا الانخفاض في التمويل الموجه المقدم من المانحين على تقليص عدد المستفيدين فحسب، بل أيضا على تقليص مستوى المساعدة التي نقدمها للأشخاص الذين نخدمهم. وسنقلل أيضا عدد الأشخاص الذين نخدمهم في مصر والعراق وتركيا. وخلال الشهور المقبلة، سيُحرم ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ في جميع أنحاء المنطقة تماما من الحصول على المساعدة الغذائية.

عندما أعلنا عن التخفيضات في الأردن، تلقت خطوطنا الهاتفية الساخنة عددا لا حد له من الاتصالات.

نتلقى كل يوم آلاف النداءات - اتصالات من الأسر التي استنفدت مواردها وتشعر أننا جميعا قد تخلينا عنها. قالت امرأة: ''لا يمكنني البقاء إن لم أتمكن من إطعام أطفالي.'' أسر مثل أسرها تفكر في خيارات لا تخطر ببال، من قبيل العودة إلى سوريا أو محاولة القيام بصورة غير مشروعة بالرحلة المحفوفة بالأخطار عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا. دون إمكانية الحصول على الغذاء بشكل يعول عليه، يصبح الناس أهدافا سهلة للمهربين والمتطرفين. دون إمكانية الحصول على الغذاء بشكل يعول عليه، فإن المنطقة وأطفالها في خطر.

الصراع يستعر بدون حل سياسي. داخل سوريا، نطلب من جميع الأطراف - الحكومة ومجموعات المعارضة، والعناصر الفاعلة المسلحة - إتاحة الوصول الإنساني الضروري. ونطلب دعم المجلس لأنه، على الرغم من التحسينات الهامة في إمكانية الوصول التي يسرها المجلس والدول الأعضاء، علينا القيام بالمزيد. يجب أن نواصل إيصال الأغذية الأساسية المنقذة للأرواح وبرامج التغذية، يجب أن نكفل تلبية الاحتياجات التغذوية والتعليمية لأطفال سوريا. وحتى لا يضحى عدم إمكانية الحصول على الغذاء مسألة سياسية، فإن طول وتعقد الأزمة يعني أنه يجب علينا زيادة - لا تخفيض - الاستثمارات المالية في المساعدة الغذائية والتغذوية.

وإلى أن نأتي بالحلول السياسية التي من شأنها تحقيق السلام، علينا أن ننفذ تنفيذا كاملا الحلول الإنسانية التي من شأنها أن تبث الأمل وتنشر الاستقرار في أنحاء المنطقة. سيلاحقنا جميعا الفشل في القيام بذلك لعقود قادمة. لا يمكننا أن نطلب من الآباء تربية أطفالهم في منطقة بدون طعام - في منطقة بدون سلام. لا يمكننا أن نترك الآباء يخرجون أطفالهم من المدارس من أجل البحث عن الغذاء والعمل والحماية من الجماعات المسلحة. لا يمكننا أن نتوقع من الآباء تربية الأطفال في منطقة حمل السلاح فيها أسهل من حمل الكتاب. بدون دعم المجلس، لن يكون هناك أمن غذائي وبدون الأمن الغذائي لن يكون هناك أمن. يمكننا القيام بما هو أفضل؛ يجب علينا القيام بما هو أفضل.

الرئيس: أشكر السيدة كازين على إحاطتها الإعلامية.

بعد التشاور مع أعضاء المجلس، أُذِن لي بأن أصدر البيان التالي بالنيابة عنهم:

''يشير مجلس الأمن إلى قراراته ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) و ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٧٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، وإلى بياني رئيسه المؤرخين ٣ آب/أغسطس ٢٠١١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

''ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه القوي بسيادة سورية وسائر الدول المتأثرة بالنزاع السوري، كما يؤكد التزامه باستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

''ويعرب مجلس الأمن عن بالغ الجزع من خطورة الحالة الإنسانية في سورية وسرعة تدهورها، حيث قُتل

ما يزيد على ٠٠٠ ٢٢٠ شخص منذ بداية التراع، فاق عدد الأطفال منهم ٠٠٠ ١٠ بكثير؛ واضطُر زهاء نصف السكان إلى الهرب من بيوقم، من بينهم ما يزيد على ٣,٩ ملايين شخص خرجوا يطلبون الملاذ في البلدان المجاورة، وفيهم نحو من ٢,١ مليون طفل؛ وبات أكثر من ١٢,٢ مليون شخص في سورية في حاجة إلى المساعدة الإنسانية العاجلة، منهم ٠٠٠ ٤٤٠ من المدنيين المقيمين في مناطق محاصرة.

”ويطلب مجلس الأمن أن تضع جميع الأطراف في التراع الداخلي السوري نهاية لجميع أشكال العنف فورا، ويكرر التأكيد على أن جميع الأطراف في التراع الداخلي السوري، ولا سيما السلطات السورية، يجب عليها أن تفي بالالتزامات ذات الصلة التي يرتبها عليها القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما يجب عليها أن تحترم حقوق الإنسان، ويكرر دعوته إياها إلى أن تنفذ بالكامل وعلى الفور أحكام قراراته ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، وبخاصة من خلال تيسير توسيع عمليات الإغاثة الإنسانية، وإيصال المساعدات الإنسانية فورا، عبر الحدود وخطوط المواجهة، إلى المناطق المحاصرة التي يصعب الوصول إليها.

”ويعرب مجلس الأمن عن انزعاجه من أن الأزمة السورية قد أمست أكبر حالة من حالات الطوارئ الإنسانية في العالم اليوم، مهدِّدة السلام والأمن في المنطقة، ومخلفة عواقب شتى على البلدان المجاورة، ومضطرة ملايين السوريين إلى التروح نحو تلك البلدان، ويدعو إلى الوقوف في وجه التراع الدائر في سورية حتى لا يواصل تمدده نحو البلدان المجاورة.

”ويدعو مجلس الأمن كذلك إلى توفير الدعم الدولي المنسق للبلدان المجاورة التي تستقبل اللاجئين السوريين، بناء على طلبها، لمعالجة شواغلها الأمنية المشروعة وضمان سلامة وأمن اللاجئين والمجتمعات المضيفة، ومكافحة انتشار نزعة التطرف، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم اللازم لتحقيق الفعالية في إدارة الحدود والتدابير الأمنية الداخلية.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن تقديره العميق للجهود الكبيرة والجديرة بالإعجاب التي تبذلها بلدان المنطقة، ولا سيما لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر، لاستيعاب اللاجئين السوريين، ويضع في اعتباره التكاليف الهائلة والتحديات المتعددة الأوجه التي تتحملها هذه البلدان نتيجة للأزمة.

”ويلاحظ مجلس الأمن ببالغ القلق أن للأزمة في سورية آثارا اجتماعية وديمغرافية وبيئية واقتصادية على البلدان المجاورة، حيث تزيد أوجهَ الضعف استفحالا، وترهق كاهل الموارد المحدودة والخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الصحة والمياه والصرف الصحي والإسكان والطاقة والتعليم، وتزيد من حدة البطالة، وتقلص من النشاط التجاري والاستثمار، وتؤثر على الاستقرار والأمن الإقليميين.

”ويؤكد مجلس الأمن أن نظم التعليم في البلدان المضيفة تتعرض للضغط بسبب تدفق اللاجئين، وأنه يتعين توفير موارد إضافية لمساعدة الأطفال الذين يوجدون حاليا خارج النظام المدرسي، وعددهم ٠٠٠ ٦٠٠ طفل، كي يحصلوا على تعليم جيد.

”ويشدد مجلس الأمن على أنه من المحتمل أن يتعرض الاستقرار لمزيد من الهزات على الصعيد الإقليمي إذا ظل التراع وأزمة اللاجئين واحتياجات

البلدان المضيفة دون معالجة وافية. ويشدد مجلس الأمن على أهمية تمويل العمل الإنساني والإنمائي لمواجهة أزمة اللاجئين، وتوفير الدعم لخطط التصدي الوطنية، وتلبية احتياجات اللاجئين الإنسانية، وبخاصة احتياجات النساء والأطفال، سواء في المخيمات أو في المناطق الحضرية، من خلال بناء القدرات والدعم التقني؛ وتعزيز قدرة البلدان والمجتمعات المضيفة على الصمود بوصفها من عناصر تحقيق الاستقرار في المنطقة ومنع انتشار نزعة التطرف، ومواجهة خطر الإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

”ويلاحظ مجلس الأمن بقلق أن الاستجابة الدولية للأزمة السورية والإقليمية لا تزال قاصرة عن تلبية الاحتياجات حسبما قدرها الحكومات المضيفة والأمم المتحدة، ويحث جميع الدول الأعضاء على تقديم الدعم للأمم المتحدة وبلدان المنطقة، وفقا لمبادئ تقاسم الأعباء، وذلك بوسائل منها اعتماد استجابات في الأجلين المتوسط والطويل للتخفيف من تأثير الأزمة على المجتمعات المحلية، وتوفير المزيد من التمويل المرن والمضمون على مدى عدة سنوات، وكذلك مضاعفة جهود إعادة التوطين، ويحيط علما في هذا الصدد ببيان برلين المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

”ويحث مجلس الأمن الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة على النظر في العمل بأدوات تمويلية تلبي بفعالية الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان المتوسطة الدخل والمتضررة من النزاع السوري وتعالج أثرها الهيكلي الشديد على البلدان المجاورة.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية الامتثال للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع المتضررين من الأزمة، واحترام مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، ويرحب بالجهود التي تبذلها البلدان المضيفة في هذا الصدد، ويحث الدول الأعضاء على مواصلة تقديم المساعدة لتلك البلدان في ما تبذله من جهود.

”ويرحب مجلس الأمن بعقد المؤتمر الدولي الثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا، الذي تكرمت الكويت باستضافته في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، وبما أعلن في المؤتمر من تبرعات وصل مبلغها إلى ٣,٦ بلايين دولار، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تكفل سداد التبرعات المعلنة في موعدها.

”ويؤكد مجلس الأمن أن الحالة الإنسانية ستزداد تدهورا في غياب أي حل سياسي، ويعرب عن تأييده الكامل للسيد ستيفان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، ويؤكد من جديد أنه ليس من حل مستدام للأزمة الحالية في سوريا إلا من خلال عملية سياسية شاملة يقودها السوريون أنفسهم وتلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، بهدف التنفيذ الكامل لبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ الذي أُقر بوصفه المرفق الثاني لقرار المجلس ٢١١٨ (٢٠١٣).“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2015/10.

سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

ونحن في سياق هذه الجلسة الخاصة حول الأزمة، لا بل المأساة، الإنسانية في سوريا، يتعين علي أن أذكر، من على منبر هذا المجلس الموقر، بأن بلادي، المملكة الأردنية الهاشمية،

وعبر تاريخها كانت ولا تزال تشكل الملاذ الآمن لمن يقصدها من الأشقاء والأصدقاء الذين فرضت عليهم ظروف وحروب ومآس تشهدها دولهم الشقيقة في منطقتنا النزوح خارج الإطار الجغرافي لدولهم إلى الأردن الذي يمثل، وبقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، حالة فريدة من الاستقرار وسط إقليم مثقل بالأنواء والحروب والمآسي.

ويأتي موعد انعقاد جلستنا هذه متزامنا مع دخول المأساة السورية المتفاقمة عامها الخامس، الذي نشهد فيه استمرارا وتصاعدا في حلقة القتل والدمار والتشريد والإرهاب وعدم الأمان الذي فرض ملاذ النزوح الجماعي القاسي على الملايين من أبناء الشعب السوري الشقيق الأبي وبناته داخل سوريا ولجوءهم إلى دول جوارها بالملايين. ونحن في الأردن في طليعة هذه الدول التي قصدها نحو ٦٥٠ ٠٠٠ لاجئ سوري منذ اندلاع الأزمة السورية، ليصبح عدد الأشقاء والشقيقات السوريين المتواجدين في المملكة الأردنية الهاشمية اليوم نحو مليون ونصف المليون منهم، أخذا في الاعتبار أن نحو ٧٥٠ ٠٠٠ سوري كانوا مقيمين في الأردن قبل بداية الأزمة السورية. وهذا الرقم الإجمالي يشكل ما نسبته حوالي ٢١ في المائة من عدد سكان المملكة الأردنية الهاشمية.

ومما لا شك فيه أن استمرار المأساة السورية لأربع سنوات واستمرار غياب آفاق الحل السياسي لهذه الكارثة قد فرض على الأردن منهج الانتقال بجهوده وإمكانياته من مرحلة التعامل مع الأثر المباشر والأولي للتعامل مع تدفق اللاجئين واستقبالهم إلى مرحلة الاستضافة الممتدة زمنيا لهذا العدد الهائل من اللاجئين السوريين، وما ترتبه هذه المرحلة واستحقاقاتها من تبعات وأعباء ومصائب وضغوط متعددة الأوجه على عاتق المجتمع الأردني ضمن السياق المجتمعي، وعلى الدولة الأردنية وأجهزتها المختلفة، سيما في مجالات تقديم خدمات البنية التحتية وقطاعات التعليم والصحة والطاقة والمياه، علاوة على ما يرتبه ذلك من استنزاف خطير ومطرد لموارد بلادي المحدودة أصلا.

وهذا الحل السياسي قلنا في الأردن على الدوام إنه الحل الوحيد للأزمة السورية برمتها وبكل جوانبها، بما في ذلك الجانب الإنساني والجانب المتعلق بالنازحين واللاجئين. وهذا الحل السياسي يجب أن يحقق طموحات وتطلعات الشعب السوري وينتقل بسوريا إلى واقع سياسي جديد يشارك في صياغته وإدارته كل مكونات وأطياف الشعب السوري، بما يؤدي إلى استعادة الاستقرار إلى ربوع سوريا وإعادة ترميم نسيجها المجتمعي بشكل يؤدي إلى تشجيع اللاجئين السوريين على العودة الطوعية إلى بلدهم.

وعلى سبيل المثال لا الحصر فيما يتعلق بتأثيرات استضافة اللاجئين على القطاعات المختلفة، فقد استوعب قطاع التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية في العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥ نحو ١٤٠ ٠٠٠ طالب سوري تم تسجيلهم في المدارس الحكومية الأردنية، الأمر الذي شكل عبئا كبيرا على قطاع التعليم وأفضى إلى تعطيل وتأخير مدد التطوير والتحديث التي كانت معدة لهذا القطاع وفرض إعادة إحياء نظام الفترتين التعليميتين في اليوم الواحد لمعالجة تحدي الاكتظاظ في الغرف الصفية بفعل هذا التدفق الهائل للطلبة من خارج إطار الزيادة السكانية الطبيعية، مع ضرورة التسليم هنا بأن هناك الآلاف من الأطفال السوريين الذين هم في سن الذهاب إلى المدارس ممن لن تتاح لهم فرصة الاستيعاب في المدارس وتلقي التعليم إطلاقا بفعل عدم وجود الإمكانيات أو البنية التحتية القادرة على استيعابهم كلهم.

وشهد قطاع المياه في الأردن زيادة ٢٢ في المائة في استهلاك المياه في العام الماضي. ونحن، كما تعلمون، من أفقر دول العالم مائيا.

وبالنسبة للقطاع الصحي، أود الإشارة إلى أن المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية تعاملت في عام ٢٠١٤ وحده مع نحو ٧٠٨ ٠٠٠ مواطن سوري، بزيادة في عدد الحالات تقدر بنحو ٢١٩ ٠٠٠ حالة عن العام الذي سبق.

وهذه الأمثلة التي سقتها فيما يتعلق بتلك القطاعات الثلاثة يشهدها مختلف القطاعات الأخرى في الأردن، بما في ذلك، وبالأخص سوق العمل. وتمتد آثار تلك الضغوطات والتحديات لتمس وبشكل مباشر الحياة اليومية للمواطنين الأردنيين، شأنهم في ذلك شأن المجتمعات الأخرى المضيفة اللاجئين، وما يترتب على تلك الانعكاسات السلبية والمصائب من نشوء لحساسيات وتوترات بين اللاجئين، من جهة، والمجتمعات المضيفة، من جهة أخرى، الأمر الذي يقود أيضاً إلى اختلالات كبيرة تتهدد السلم المجتمعي للمجتمعات المضيفة المختلفة، وهو ما يؤدي، بدوره، إلى صيرورة الأمور باتجاه إنتاج آثار تمتد عبر الحدود لتفضي إلى نشوء حالات تشكل تهديداً فعلياً أو محتملاً للأمن والاستقرار الدوليين، وهو الأمر الذي، بدوره أيضاً، يفرض على هذا المجلس أن يولي أهمية لتلك المسألة وللتحديات والتوترات المحتملة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، وأن يوجه مختلف الأجهزة الدولية والجهات المانحة باتجاه تطوير أوجه أكثر فعالية، لا للاستجابة لاحتياجات اللاجئين فحسب، بل ولاحتياجات الدول المضيفة أيضاً، بما يمكنها من تخفيف الآثار السلبية على المجتمعات المضيفة بفعل موجات اللجوء المختلفة.

وإذ دخلت الأزمة المأساوية في سورية عامها الخامس، فنحن في الأردن اليوم مستمرون في أداء واجبنا الأخوي تجاه الأشقاء السوريين الذين قصدوا الأردن طلباً للأمن والأمان، ونتقاسم معهم مواردنا المحدودة أصلاً، ونقوم وبكل المقاييس بأداء ذلك الدور نيابة عن الإنسانية جمعاء. والإنسانية جمعاء مطالبة، بدورها، بالنهوض بمسؤوليتها.

لقد قامت الحكومة الأردنية بإعداد خطة الاستجابة الوطنية للأزمة السورية لعام ٢٠١٥ باتباع أفضل الممارسات في تحديد الأعباء وتقييم الاحتياجات لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة وبلورتها في خطة واحدة اشتركت في إعدادها الوزارات والمؤسسات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة المختلفة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، المحلية والدولية. وقُدرت احتياجات تلك الخطة للعام الحالي فقط بحوالي ٣ بلايين دولار. كما تضمنت الخطة عدة خيارات تعطي مرونة خاصة بشأن آليات التمويل، كالدعم المباشر للخزينة، أو تمويل مشاريع محددة، أو من خلال الصناديق الائتمانية وغيرها من الآليات التي تناسب خصوصية كل جهة ممولة. ووقعت الحكومة الأردنية مع الأمم المتحدة اتفاق إنشاء الصندوق الائتماني لدعم خطة الاستجابة للأزمة السورية كنافذة تمويلية اختيارية تعزز الشفافية والمساءلة وتقلل التكاليف المترتبة على تقديم الدعم المالي.

إن التعامل مع اللاجئين السوريين خارج سورية يرتبط ارتباطاً عضوياً بالظروف الإنسانية داخل سورية. وعليه، فقد تبنى الأردن منذ بداية الأزمة نهجاً يقوم على أن الحل الدائم والمستدام لأزمة اللاجئين يستدعي تحقيق التوازن بين معالجة ضغوطات اللاجئين في الدول المضيفة، من جانب، ومعالجة أسباب النزوح داخل سورية كأساس للحد من تدفق اللاجئين إلى الخارج. وقد بذل الأردن جهوداً كبيرة في هذا المجال، وأسهم من خلال عضويته غير الدائمة في مجلس الأمن إسهاماً فعالاً في صياغة وإقرار القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، بإدخال المساعدات الإنسانية إلى سورية، والتي أسهمت حتى الآن بمرور عشرات القوافل المحملة بالمساعدة الإنسانية لسورية عبر المعابر الحدودية الأردنية مع سورية. إلا أن كل تلك التدابير الوطنية التي أشرت إليها والقرارات الصادرة عن هذا المجلس فيما

يخص ذلك الجانب من الأزمة المأساوية في سورية تظل مؤقتة ومجتزأة ولا توفر حلاً شاملاً ولا مستداماً، لا للأزمة الإنسانية في سورية ولا لمأساة النزوح واللجوء السوري، لأن الحل المستدام والجذري لن يتأتى إلا من خلال إنجاز الحل السياسي الذي أشرت إليه في مستهل بياني هذا، والمرتكز إلى مقررات جنيف ١ (S/2012/522، المرفق). إلا أن استمرار غياب آفاق الحل السياسي لتلك الأزمة بعد مرور أكثر من أربعة أعوام على اندلاعها بات يتطلب تعامل المجتمع الدولي مع تداعيات اللجوء السوري في دول الجوار عبر منظور طويل الأمد وشامل، بحيث يأخذ بعين الاعتبار الآثار والأبعاد التنموية للمجتمعات المضيفة، والتي تشكل العمود الفقري لقدرة الدول المضيفة، ومن بينها الأردن، على استضافة اللاجئين .

في الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن شكر الأردن وتقديره البالغ لكل من بادر من الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الدولية والأشخاص والهيئات بمساندتنا في التعامل مع العبء والتحدي المستمرين للاجئين السوريين. وأخص بالذكر المؤتمرات التي استضافتها دولة الكويت، وعلى مبادرتها باستضافة ثلاثة مؤتمرات للمانحين. ونشدد على ضرورة أن يبادر المجتمع الدولي، كجزء من مسؤوليته، إلى توسيع قاعدة تقاسم الأعباء بالقول وبالفعل، والإسهام معنا في التصدي لذلك الواجب الإنساني ريثما تتحقق شروط العودة الطوعية للاجئين السوريين إلى بلدهم، والتي تتأتى عبر بوابة الحل السياسي الذي أناشد من هذا المنبر كل القوى الفاعلة للدفع باتجاه تحقيقه وإنجازه.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر معالي الوزير جودة على تكريس جلسة اليوم لأزمة تتطلب انتباه العالم بشكل عاجل. وأشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، السيدة آموس، وكيل الأمين العام، والمفوض السامي غوتيريس، والمدير التنفيذي كازين، والمبعوثة الخاصة جولي، أشكرهم جميعاً على بياناتهم الصريحة والقوية والمؤثرة للغاية.

وتود الولايات المتحدة أيضاً أن تعرب عن التقدير للعاملين في المجال الإنساني لتفانيهم في العمل في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى إذ يعرضون حياتهم للخطر في سبيل تقديم المساعدة للسكان في أسوأ أزمة إنسانية في عصرنا. ويبرز من بين أولئك اثنان من متطوعي الهلال الأحمر العربي السوري قتلا في ٣ نيسان/أبريل بينما كانا يقومان بعملهما في نقل جثامين المتوفين وإعداد ملاجئ للنازحين في إدلب، وغيرهما ممن يسعون باستمرار للتغلب على عقبات لا نهاية لها من أجل تقديم مساعدة حيوية، كموظفي منظمة الصحة العالمية الذين اغتنموا فرصة وقف إطلاق النار لمدة ست ساعات في حلب في الشهر الماضي من أجل إيصال إمدادات طبية عبر خطوط التماس. وقد تمكنوا من الوصول إلى ٠٠٠ ٥ شخص باستخدام عربات اليد.

وفي دير الزور، حوصر قرابة ٠٠٠ ٢٢٨ من السكان بين جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، التي تطوق المدينة ودأبت على قطع وصول المساعدة الإنسانية، وبين قوات النظام التي تمنع السكان من مغادرة البلاد. وفي ١٣ نيسان/أبريل، ذُكر أن رضيعاً في عامه الأول لقي حتفه جوعاً، والمنظمات غير الحكومية تتلقى تقارير عن قيام فتيات صغيرات بأفعال جنسية من أجل الحصول على الخبز. وفي حين تمكنت لجنة الصليب الأحمر الدولية في الأيام الأخيرة من الوصول إلى دير الزور عبر ثلاث رحلات جوية، حيث قدمت أول إمدادات لمساعدة سكان المدينة المحاصرة منذ قرابة العام، فإن المقيمين في المدينة من كل الأعمار يواجهون شبح المجاعة.

وليست دير الزور وحدها التي تعاني تلك الأوضاع المزرية، على شدها. ونحن جميعاً نعي الأزمة القائمة في مخيم اليرموك، حيث لا يزال عدة آلاف من الفلسطينيين محاصرين ومحرومين من المساعدة الحيوية. وقوات النظام هي من يحاصر مخيم اليرموك، مثلما تفعل منذ أكثر من عامين. ومنذ اقتحمت اليرموك قبل أسابيع، فإن داعش وغيرها من الجماعات المسلحة زادت من معاناة السكان من خلال فرض مزيد من القيود على تحركاتهم.

وكما أشار عدد من مقدمي الإحاطات الإعلامية، فإن الأمم المتحدة تقدر أن ٤٤٠ ٠٠٠ من المدنيين في سورية يعيشون في مناطق محاصرة يتعذر إدخال معظم المساعدات إليها ومعظم المقيمين فيها لا يستطيعون الخروج منها.

إن ٤ في المائة فحسب ممن يعيشون في المناطق المحاصرة قد تسلموا الإمدادات الغذائية في الشهر الماضي. ولا تصل المساعدة في مجال الصحة إلا إلى ثلث الواحد في المائة – أي ٠,٣ في المائة من المدنيين الذين يعيشون في المناطق المحاصرة.

وما الحصار إلا أحد الأساليب المستخدمة في منع وصول المساعدة الإنسانية الحيوية للمحتاجين. ووفقا للتقرير الأخير للأمم المتحدة (S/2015/264)، لم تكن هناك استجابة من النظام لتسع مطالبات من منظمة الصحة العالمية بتقديم المساعدة الصحية إلى مواقع في حلب ودرعا وإدلب وغيرها من المحافظات. وفي حين تتوفر الإمدادات الطبية المنقذة للحياة في المستودعات، يلقى المرضى حتفهم على أسرة العمليات في المستشفيات الميدانية المزدحمة الهزيلة التجهيز وحتى في منازلهم، ويموتون جميعهم متأثرين بجروح وأمراض كان يمكن أن تعالج بالموارد المتاحة. وفي الوقت نفسه، هناك ١٩ طلباً لدخول قوافل مشتركة بين الوكالات تسعى للوصول إلى المناطق الأكثر تضرراً، ولا تزال في انتظار موافقة النظام. وما زال العديد منها عالقا لشهور، ما يزيد من المعاناة ويؤدي إلى الموت نتيجة لتأخر الإجراءات الإدارية. أي عذر يمكن قبوله لعدم الرد على طلب الأمم المتحدة؟ ما من عذر لذلك على الإطلاق.

وهذه الأساليب تبين الفجوة الكبيرة بين مطالب هذا المجلس وما تفعله أطراف ذلك النزاع، وخصوصاً نظام الأسد، في الميدان. وقرارا مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) يوجهان كل الأطراف السورية مباشرة للتمكين من تسليم المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة وشركائها المنفذين فوراً ودون عوائق. ومع ذلك، يتعمد النظام وجماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) تعطيل إيصال تلك المساعدات. وبدلاً من الوفاء بالتزامهما بحماية المدنيين، تستهدف (داعش) والنظام على السواء المدنيين عمداً لتحقيق مآربهما. لقد تجاوزنا مرحلة تسليط الضوء أو الأسى على وجود تلك الفجوة الدائمة. ويجب أن نتعاون على سدها. إن بقاء ملايين السوريين يتطلب ذلك، ناهيك عن مصداقية هذا المجلس. والنظام السوري يسخر من قراراتنا حالياً.

وعلى المدى القريب، لا بد من السماح بوصول المساعدات إلى المناطق المحاصرة، ويجب أن يسمح للناس بمغادرة المناطق المحاصرة. لكم أن تتصوروا الوقوع في فخ الحصار. ولكم أن تتصوروا وقوع أحد الوالدين في فخ الحصار. إن المراقبة الدولية ضرورية لضمان عدم الاحتجاز التعسفي للمدنيين المغادرين لتلك المناطق، أو فصلهم عن أسرهم أو أن يلحق بهم أي أذى مثلما حدث في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، عندما اختفى مئات الأشخاص أثناء مرورهم من خلال المناطق التي تسيطر عليها الحكومة بينما كانوا يغادرون مدينة حمص المحاصرة.

لقد أبدى جيران سوريا سخاء مشهوداً في مساعدة المحاصرين في سوريا، وكذلك من تمكنوا من الفرار. ومن بين قرابة ٤ ملايين شخص فروا من سوريا، تستضيف تركيا ١,٧

مليون لاجئ، وهو رقم مذهل. وهناك لاجئ سوري واحد من كل أربعة أشخاص في لبنان، وهذا التدفق غير المسبوق يتطلب من البلدان اتخاذ تدابير قوية لاستيعاب السكان الجدد. في الأردن، على سبيل المثال، حيث تضاعف عدد السكان في بعض المدن الشمالية منذ وصول ما يزيد على ٦٢٠ ٠٠٠ لاجئ سوري، تعمل الحكومة مع المجموعات الإنمائية والمنظمات الإنسانية من أجل وضع خطة شاملة للاستجابة للاحتياجات المختلفة للاجئين، من الصحة والتعليم والأمن ومياه الشرب.

ومع أن جيران سوريا قد رحبوا بالفعل بأعداد لم يسبق لها مثيل من اللاجئين، فإننا نحث تلك البلدان بقوة على إبقاء حدودها مفتوحة وتخفيف القيود التي تمنع من هم أشد ضعفاً من الوصول إلى ملاذ. وإذا كان للمجتمع الدولي أن يطلب من جيران سوريا ما هو أكثر – وقد قدموا الكثير بالفعل – فلا يمكن لنا أن نسمح بأن يتحملوا وحدهم عبء إيواء ملايين اللاجئين. لذلك، فإلى جانب ٥٥٦ مليون دولار قدمتها الولايات المتحدة إلى الأردن دعماً لبرامج اللاجئين والمجتمعات المضيفة منذ بداية التراع السوري، فقد أعلنا في شباط/فبراير عن زيادة المساعدة الثنائية السنوية من ٦٦٠ مليون دولار إلى بليون دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة، نظراً للاحتياجات الاستثنائية الناتجة عن تلك الأزمة والسخاء غير العادي الذي يبديه جيران سوريا.

وبالإضافة إلى المساعدة التي يقدمها جيران سوريا، يجب أن ترحب كل البلدان، بما فيها الولايات المتحدة، بالنازحين السوريين بأعداد أكبر. وكما تبين الكوارث الأخيرة التي تشمل اللاجئين – ومنهم كثير من السوريين – من محاولات لعبور البحر الأبيض المتوسط،، فإن الناس مستعدون لتحمل مخاطر هائلة للفرار من العنف الوحشي في بلدالهم. وفي هذا الأسبوع، تحديداً، أنقذ خفر السواحل في تركيا ٣٠ سورياً كانوا على متن قارب غرق أثناء محاولة للوصول إلى اليونان.

إن التفاوت بين ما يقدمه المجتمع الدولي وما يحتاجه الشعب السوري آخذ في الازدياد. وفي أواخر الشهر الماضي، عقد الأمين العام مؤتمراً، بالتعاون مع حكومة الكويت، لجمع التبرعات في إطار مبلغ ٨,٤ بليون دولار الذي تحتاج إليه الأمم المتحدة للاستجابة للأزمة. ولم تتجاوز التعهدات ٣,٦ بليون دولار تجاه ذلك الهدف. ومن الأهمية بمكان أن تقدم البلدان كافة، بما في ذلك أعضاء هذا المجلس، إسهامات أكبر، وعلى البلدان التي سبق أن تعهدت بمساهمات أن تصرف تعهداها على الفور. وقد أعلنت الولايات المتحدة في الكويت في الشهر الماضي عن تعهد جديد بقيمة ٥٠٧ ملايين دولار، وبذلك يبلغ مجموع مساهماتنا لحساب سوريا منذ بدأت الأزمة ٣,٢ بليون دولار. واليوم، استجابة للأزمة المدمرة في مخيم اليرموك، نعلن عن تقديم ٦ ملايين دولار إضافية كمساعدة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لتمكينها من تقديم مساعدة عاجلة، سواء للآلاف ممن لا يزالون محاصرين في مخيم اليرموك أو للفلسطينيين والسوريين الآخرين الذين يتلقون العون من الوكالة.

وإذ نسعى لسد تلك الفجوات، يجب ألا نغفل عن السبب الرئيسي لاحتياج سكان سوريا إلى المساعدة الإنسانية؛ إنه نظام الأسد الذي يواصل تعذيب شعبه وقتله بالغازات والبراميل المتفجرة وتجويعه، ذلك النظام الذي أدت وحشيته إلى صعود (داعش) وغيرها من الجماعات المتطرفة العنيفة في سوريا؛ ذلك النظام الذي قتل خمسة أطفال يومياً في المتوسط خلال الشهر الماضي وحده، وفقا للشبكة السورية لحقوق الإنسان. فلنكن واضحين: (داعش) يمكن أن تختفي غداً بينما يستمر النظام في منع قوافل الأمم المتحدة وتجاهل نداءات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، وتعذيب المعتقلين في سجونه

واستخدام البراميل المتفجرة والأسلحة الكيميائية القائمة على الكلور في الهجوم على المدنيين. والشراكة مع نظام من هذا النوع لا تساعدنا على دحر الجماعات المتطرفة العنيفة؛ بل من شأنها أن تزيد من جاذبيتها فحسب.والحل السياسي الوحيد القابل للتطبيق للأزمة بدون الأسد في السلطة. نحتاج بشدة إلى دفعة سياسية على أعلى المستويات، وإلى جهد صادق وموحد لتأمين الانتقال السياسي، الأمر الذي طال انتظاره، بالطبع.

ختاماً، فقد نظمت مجلة ناشيونال جيوغرافيك مؤخراً مخيماً للتصوير الفوتوغرافي في الأردن للاجئين في سن المراهقة من سوريا – حيث قضى ٢٠ طفلاً تتراوح أعمارهم من ١٣ إلى ١٥ عاماً، مدة أسبوع، مستخدمين الكاميرات والكلمات لسرد قصصهم. وهناك عرض للشرائح من بعض صورهم متاح على شبكة الإنترنت، وأحث الجميع على الاطلاع عليه. وثمة خيط مشترك يجمع بين شهادات الشباب من السوريين – إنهم يريدون العودة إلى ديارهم. وأحد المشاركين، يدعى عبد الله ويبلغ من العمر ١٤ عاماً، فر إلى الأردن من درعا قبل ثلاث سنوات. وقد طلب منه رسم صورة ذاتية، ظهر فيها وقد غطى وجهه – وهي وسيلة لجأ إليها حتى لا يتعرف عليه أحد. وقال عبد الله متحدثاً عن مستقبله،

> ”أملي أن أصبح مهندسا يعيد بناء سوريا، بيتاً بيتاً، ويقيم أكبر المستشفيات والمساجد والمدارس، ويبني المخابز ويعيد بناء بيتنا. آمل أن أصبح مهندساً جيداً، إن شاء الله، وسوف نعيد بناء سوريا على أفضل صورة ممكنة. سنجعل سوريا أجمل بلد ونعيد إليها الحياة.“

إن عبد الله والكثير من شباب جيله ينتظرون العودة إلى ديارهم وإعادة البناء. من ذا الذي يمكن أن يحرمهم من تلك الفرصة؟ من أفضل من شباب سوريا يمكن أن يحفزنا وأن يوحدنا، نحن أعضاء مجلس الأمن، للعمل بلا هوادة لإنفاذ قراراتنا من أجل التخفيف من معاناة الشعب السوري وإيجاد حل سياسي لهذا الصراع المدمر؟

السيد إيبانيث (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الرئاسة الأردنية وأهنئها على استرعاء انتباه المجلس إلى أثر الأزمة الإنسانية في سوريا على البلدان المجاورة لها. ولئن كان ذلك الصراع يؤثر على كل تلك البلدان، فإن تبعاته يمكن أن تؤثر أيضا على السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبالتالي، فإن التحديات التي يواجهها الأردن تؤثر علينا جميعا، ولا بد أن نسهم جماعياً في توفير الاستجابة.

والبيان الرئاسي الذي اعتمدناه اليوم (S/PRST/2015/10) يقدم اعترافاً واضحاً ودعماً قوياً للجهود الاستثنائية التي تبذلها بلدان كالأردن ومصر والعراق ولبنان وتركيا لاستضافة ٣,٩ مليون لاجئ فروا من ديارهم منذ بدء النزاع الذي يدمر سوريا. ومن بين هؤلاء ٦٠٠ ٠٠٠ طفل، قد تغطى احتياجاتهم الأساسية والتعليمية بالكاد أو لا تغطى على الإطلاق، وهؤلاء في حاجة إلى الاهتمام العاجل.

لقد وصف ببلاغة كل من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد غوتيريس، والمبعوثة الخاصة السيدة جوليا بيت، والسيدة كزين المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة محنة اللاجئين السوريين والتحديات التي يشكلها وجودهم في البلدان المضيفة. ونقدر إحاطاتهم الإعلامية، وفوق كل شيء، نقدر ما يقومون به من عمل رائع كونهم يعملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

إننا نشهد أكبر أزمة لاجئين في عصرنا. إنها مأساة عابرة للحدود وتحديات لضمير المجتمع الدولي بأسره. وفوق ذلك كله، إنها مأساة تضم ٣,٩ ملايين وجه وإسم. فلنضع أنفسنا في مكانهم وأن نحاول أن نتخيل قضاء خمس سنوات من حياتنا ونحن مقتلعين من ديارنا بالقوة ومن بيئتنا التي كنا نعيش فيها، وفي كثير من الأحيان من أُلفة أحبائنا، وننجو في

ظروف مادية محفوفة بالمخاطر – خمس سنوات اقتُطعت من حياتنا المهنية، خمس سنوات سُلبت من تعليم أولادنا، خمس سنوات من حياتنا نعيشها من دون أمل في تغيير في الحالة في المستقبل القريب. أي إلى أن نتمكن من إيجاد حل سياسي للنزاع السوري، الأمر الذي لم نفعله بعد. أي إخفاقنا وعارنا.

ما الذي يمكننا أن نفعله في غضون ذلك؟ إن البلدان المجاورة التي استقبلت معظم اللاجئين السوريين تعطينا مثالا على التضامن والإنسانية في ظل ظروف تختبر قدرة مجتمعاتها على التكيف. وكما قلت لا يمكننا أن نتركها يتدبروا الأمر وحدها في ذلك الجهد ويجب ألا نتركها. إننا لا نواجه أزمة إنسانية فحسب، بل نواجه أيضا حالة تقوض جهود التنمية في البلدان المضيفة المجاورة. من الحيوي الأخذ في الحسبان الصلة بين بُعدين، البُعد الإنساني والبُعد الإنمائي لدى النظر في كيفية مساعدة تلك البلدان بصورة فعالة.

في مؤتمر المانحين من أجل سورية الذي انعقد مؤخرا في الكويت في ٣١ آذار/مارس، تمكنا بصورة مباشرة من معرفة حجم المبالغ اللازمة للاستجابة بصورة ملائمة للأزمة ودعم البلدان المجاورة في البُعدين اللذين ذكرتهما من فوري. ويقينا، أن سخاء العديد من المانحين قد وفر فرصة لجمع ما يقرب من ٣,٦ بلايين دولار ولكن ما زلنا بعيدين عن تغطية المبلغ الذي تحتاج إليه الأمم المتحدة وهو ٨,٤ بلايين دولار. وبوجه العموم، لا بد لنا من أن نفعل أكثر من ذلك في ذلك السياق. إنني أتكلم عن المانحين الحاليين والمانحين المحتملين وعن التمويل المتأتي من المؤسسات المالية الدولية. ويمكن لتلك المؤسسات أن تنظر في استخدام الأدوات المالية التي تتكيف مع احتياجات البلدان المضيفة المجاورة، مع الأخذ في الحسبان أنها من البلدان المتوسطة الدخل التي يكون حصولها على التمويل مقيدا حتى في ظروف مؤاتية أكثر.

إن حالة اللاجئين السوريين أحد جوانب الأزمة الإنسانية السورية الواسعة. أذ أننا نواجه أزمة تؤثر على أكثر من ٧ر٦ مليون شخص مشرد داخليا، في بلد يزيد عدد سكانه عن ٢٢ مليون نسمة. تلك الأرقام مستقاة من أحدث تقرير للأمين العام (S/2015/264)، وهو تقرير عرضته وكيلة الأمين العام أموس. ونقدر لها حضورها بين ظهرانينا، ونقدر لها تفانيها وجهودها البطولية في اتخاذ تدابير ممتازة. تلك أرقام تضاف مرة أخرى إلى عارنا، وقد تم تكرارها وظلت تتزايد شهرا إثر شهر في السنوات الماضية. إن أنشطة المجلس من خلال القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) التي ما من شك أنها منذ اعتمادها ما فتئت تساهم في تحسين حياة الكثير من القطاعات السكانية السورية.

بيد أن ذلك لا يكفي. بل بالأحرى، يتبين لنا في مناقشة نجريها أن أهم متطلبات القرارات المتعلقة بالحماية وبتقديم المساعدة الإنسانية لم تنفذ بعد بصورة كاملة. إننا لا نشعر فقط بالقلق الشديد إزاء الانتهاكات المنهجية لمبدأ الحياد الطبي ونزع الإمدادات الطبية والإمدادات المستخدمة في المرافق الصحية من قوافل المساعدة الإنسانية الضرورية للسكان المدنيين. لذلك، من الضروري التأمل في كيفية ضمان الامتثال العاجل والفعال للقرارات. وعلاوة على ذلك، من الضروري ومن المُلح أن نتصرف.

إن إسبانيا بوصفها عضوا في المجلس شددت في بياناتها الأخيرة على اتخاذ تدابير عملية لتحقيق ذلك الهدف. وثمة تدبير يتعلق بشكل خاص بالعمل في المجال الإنساني أُبرز بوصفه أولوية في تقارير الأمين العام. إني أشير إلى وصول المساعدة الإنسانية إلى المناطق الواقعة تحت الحصار، حيث وفقا للبيانات المتوفرة يعيش في تلك المناطق ٤٤٠ ٠٠٠ نسمة في حالة فقر ولا تصل إليها المساعدة الإنسانية أو أنه جرى فتحها في الأشهر الأخيرة بشكل متقطع جدا. ومن هذه المناطق مخيم

اليرموك للاجئين الذي عقد المجلس مشاورتين هذا الشهر بشأنه، حيث وصفت الحالة فيه بأنها أفظع دوامات الجحيم بالنسبة لآلاف المدنيين الذين ما زالوا محاصرين في الداخل.

إن العمل الذي تقترح إسبانيا القيام به مع بلدان أخرى يتمثل في تناول الملف الإنساني لسورية، وهو البدء ببعثة لتقييم الاحتياجات الإنسانية في المناطق المحاصرة. ويمكن لتلك البعثة في الوقت نفسه أن تيسر وصول المساعدات الإنسانية. وقد يكون الوقت متأخرا بالنسبة لمخيم اليرموك، ولكن ليس متأخرا بالنسبة لبقية الناس الذين يعيشون في ظروف مشابهة في أماكن أخرى في سورية. ويمكن لهذه البعثة أن تكون على المستوى الذي يقرره المجلس، ولكن يمكن لها على أي حال أن تحصل على الدعم من خلال ولاية واضحة تتضمن ثلاثة عناصر جوهرية. أولا، يجب أن تناشد الأطراف المعنية بعدم عرقلة البعثة. ثانيا، يجب علينا أن نقرر مستواها وتكوينها. ثالثا، ولا بد من التوصل للنتائج المتوقعة في إطار زمني محدد، وأن يُقدم تقرير عنها في وقت مناسب للمجلس. إنني أوجز مخطط البعثة لكي ينظر فيه المجلس، والوفد الإسباني مستعد للبدء بالعمل على المخطط فورا مع أعضاء المجلس الآخرين.

أختتم كلمتي بتقديم التهاني والشكر إلى الرئاسة الأردنية على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة اللازمة جدا والتي جاءت في أوانها.

السيد زين الدين (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره الشهري المقدم للمجلس (S/2015/264) وإلى وكيلة الأمين العام ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، البارونة فاليري أموس، على إحاطتها الإعلامية في المجلس عن الحالة الإنسانية وتنفيذ القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية والوصول إلى سورية. أود أيضا أن أشكر المديرة التنفيذية لبرنامج الغذاء العالمي، السيدة إيرثارين كازين، على إحاطتها الإعلامية عن عمل البرنامج وشركائها في برنامج تقديم المساعدة الغذائية الشهرية في سورية. كذلك أشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد أنتونيو غوتيريس، على تقريره المستكمل المقدم للمجلس عن حالة اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة.

إننا محظوظون جدا أيضا إذ استمعنا إلى إحاطة إعلامية قدمتها السيدة أنجلينا جوليا بيت المبعوثة الخاصة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي كرست الكثير من الجهد لزيادة وعي المجتمع الدولي بمحنة اللاجئين السوريين. ونتقاسم مع السيدة جولي بيت قلقها ومفاده أن العديد جدا من الناس الأبرياء يدفعون ثمن الصراع في سورية ولا بد للمجتمع الدولي من أن يضاعف جهوده ويفعل المزيد.

على الرغم من جهود المجتمع الدولي لتخفيف معاناة الشعب السوري تدهورت الحالة الإنسانية على أرض الواقع تدهورا كبيرا، ويؤسفنا أن نقول ذلك. إن الهجمات العشوائية والمتعمدة التي تستهدف المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، أي الهجمات التي تشنها الحكومة والمجموعات المسلحة المعارضة ماضية من دون هوادة. إننا نشعر بالدهشة والذهول إذ نرى كل طرف من أطراف النزاع، يدعي بأنه يمثل الشعب السوري أو يقاتل من أجله، ولكنه يبدو أنه يتناسى ما يلحقه من معاناة وتدمير بالشعب السوري. إن العدد المتزايد باستمرار في وفيات المدنيين وجراحهم، والأشخاص المشردين واللاجئين دليل على الخسارة المدمرة التي يلحقها بهم هذا النزاع.

في حين أن الإحصاءات الإنسانية تتكلم عن نفسها، لا بد للمجلس من أن يستمر في الكلام باسم ضحايا النزاع، وبالتحديد باسم ملايين السوريين الذين ما برحوا يعانون.

إن استراتيجية أطراف النزاع المتمثلة في حصار وتجويع مدن بأسرها والتي تستهدف ضمان إخضاع واستسلام جميع

السكان قد أضافت بُعدا مروعا آخر إلى التراع السوري. ومن المفزع أن أطراف التراع ما انفكت تزيد من استخدام هذه الممارسة كاستراتيجية حرب، وهي استراتيجية ندينها إدانة قاطعة لا لبس فيها.

إن بربرية هذه الاستراتيجيات لم يسبق لها مثيل وهي فريدة في التاريخ المعاصر. فجميع السكان لا يواجهون الموت والجراح فحسب، بل أنهم يخضعون أيضا في بقائهم اليومي إلى ظروف غير إنسانية ومروعة. وعندما نفكر في المحتبسين والمحاصرين ماديا في المدن والمحرومين من أبسط مقومات الحياة كالطعام والماء والرعاية الصحية والعلاج، نجده أمرا يفوق تصورنا أن نفهم الكفاح اليومي الذي يخوضونه والصعوبة التي يمرون بها من أجل البقاء.

على الرغم من اتخاذ القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، نشعر بالقلق العميق لأن إيصال المساعدة الإنسانية، وخاصة عندما يقتضي الأمر عبور الحدود وخطوط القتال، لا يزال يواجه عقبات أمنية وإدارية. وبينما نقر بتعاون الحكومة السورية في تيسير إيصال المساعدات الإنسانية، نعتقد أن استمرار العقبات الإدارية التي توضع في طريق المساعدة الإنسانية المنقذة للأرواح أمر أصبح لا يحتمل بشكل متزايد. إن حظر دخول الإمدادات الطبية والجراحية التي ستستخدم في معالجة السكان السوريين الذين يعانون بالفعل أمر غير مقبول. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتحمل هذه العقبات بعد الآن. ولا بد من السماح للمساعدة الإنسانية والإمدادات الطبية بالوصول إلى جهاتها المقصودة وإلى متلقيها.

نشيد بعمل وكالات الأمم المتحدة العاملة في المجال الإنساني وعمل الشركاء الآخرين في المجال الإنساني لضمان إيصال المساعدة إلى الشعب السوري في ظل بيئة أمنية صعبة للغاية. إن تفاني والتزام موظفيها أمر يبعث على الإعجاب الشديد. وبالنظر إلى العقبات التي توضع في طريق إيصال المساعدة والغوث الإنسانيين، سواء أكان ذلك بصورة متعمدة أو بخلافه، نؤيد وجوب تجسيد قلق المجتمع الدولي في الرصد المتواصل للمجلس لضمان إيصال المساعدة الإنسانية. ولا يمكن للمجلس أن يظل مكتوف الأيدي وأن يظل يأمل فحسب أن تحترم أطراف التراع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقرارات ذات الصلة.

إن تصعيد الحالة في مخيم اليرموك المحاصر، والقريب من دمشق، قد زاد من وعي المجتمع الدولي بالحالة الإنسانية في تلك المدن المحاصرة. فذلك المخيم كان ذات مرة ملاذا آمنا لأكثر من ٠٠٠ ١٦٠ من اللاجئين الفلسطينيين، وقد أدى تفاقم التراع إلى الإبقاء على ٠٠٠ ١٨ من الفلسطينيين تقريبا محاصرين في مخيم اليرموك. ومن المحبط للغاية أن الذين التمسوا اللجوء في سورية قد وجدوا أنفسهم الآن متورطين في التراع ومتأثرين به بصورة مباشرة. غير أن هذه الحالة ليست قاصرة على مخيم اليرموك إذ أن العديد من المدن الأخرى في جميع أرجاء سورية تواجه حالات مماثلة. ولا يمكننا بضمير حي أن نظل نرى الناس يعانون في هذه المدن المحاصرة، سواء أكان ذلك في مخيم اليرموك، أو في حلب، أو في حمص، أو في أي مكان آخر في سورية. ونقر بأنه تقع على عاتق الحكومة السورية المسؤولية الرئيسية عن حماية شعبها. ولكننا نؤيد وجهة النظر القائلة بأنه في ضوء استمرار عدم قدرة الحكومة وعدم استعدادها وإخفاقها في الوفاء بالتزاماتها، لا بد للمجلس من أن يكفل توفير الحماية للمدنيين، وأنه لا بد للجهود المضطلع بها من أن تمكن من تنظيم فترات من الهدنة الإنسانية لإيصال المساعدة وإقامة ممرات إنسانية وممرات آمنة للمدنيين للخروج من المناطق المحاصرة.

نقر إقرارا كاملا بأن الحالة الإنسانية في سورية مرتبطة ارتباطا وثيقا بإيجاد تسوية سياسية للتراع. لذلك، ما برحنا

نأمل في أن تنظر أطراف النزاع نظرة إيجابية في مقترح التجميد الذي طرحه السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام لسورية. ومع ذلك، يوجد إحباط كبير لدى المجتمع الدولي لأنه على الرغم من الجهود التي يبذلها ما زالت أطراف النزاع متعنتة في إيجاد حل مستدام للنزاع. وتكرر ماليزيا رأيها ومؤداه أنه لا يمكن حل النزاع السوري عسكريا. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن مستقبل سورية يجب أن يقرره أبناء الشعب السوري أنفسهم من خلال عملية سياسية بقيادة سورية. وفي ذلك الصدد، نؤيد الجهود الرامية إلى دعم وتشجيع وتيسير أي عملية انتقالية سياسية شاملة تهدف إلى تعزيز المصالحة الوطنية في سورية.

ولا يمكننا أن نسمح لمشاعرنا الإنسانية أن تخمد أو أن تكون متبلدة إزاء أعمال الرعب الناجمة عن النزاع السوري. ولا يمكننا أن نسمح بإفساد حسنا البشري بقبول هذه الأهوال الناجمة عن الحالة أو المتوقعة جراء النزاع. وفي ضوء تدهور الحالة الإنسانية الراهنة في سورية، يتحتم علينا وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة أن نكفل احترام أطراف النزاع للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقرارات ذات الصلة.

السيدة شوالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تعرب نيوزيلندا عن تقديرها للأردن على ترؤسه مناقشة اليوم. إن الدور الإيجابي للأردن في المنطقة، وما يبديه من سخاء نحو اللاجئين السوريين موضع تقدير كبير.

من الواضح جدا أن عبء النزاع السوري على الأردن، وتركيا، ولبنان، ومصر والعراق لا يمكن أن يستمر، ولا يمكننا أن نتوقع من بلدان المنطقة أن تستوعب تأثيراته إلى ما لا نهاية. إن الأثر الاقتصادي والاجتماعي سيلحق ضررا فادحا بالمؤسسات الحيوية وباللُحمة الاجتماعية. إننا نشهد بالفعل أثرا مدمرا على الأطفال الذين لا يتمكنون من الحصول على التعليم الأساسي ويفقدون الأمل في مستقبل منتج وكريم.

خلال السنوات الأربع الماضية، كان المجلس يشاهد سورية تتحلل من بلد مستقر متوسط الدخل إلى خراب ويأس. إن اتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) أعطى أملا بأن الحالة الإنسانية ستتحسن. ولكن بعد أكثر من عام على صدوره، وفي العام الخامس للنزاع، من الواضح أنه لم يطرأ أي تحسن يُذكر. إن عدم الامتثال قد أصبح القاعدة الجديدة. وكما استمعنا في هذا الصباح، فإن الردود المحتملة على الكارثة الماثلة أمامنا، من قبيل حظر الأسلحة وحظر الطيران أو حظر القوات في الميدان، غير مجدية. وعصر اليوم، سنستمع إلى المزيد من المبعوث الخاص دي ميستورا عن مقترح التجميد، بيد أنه لا يُمكننا أن نكون متفائلين حيال ذلك أيضا. إننا نعرف جميعا ما هو غير موجود على الطاولة؛ وقد حان الوقت لنسأل ما هو المطروح على الطاولة.

بما أن المذبحة في سورية لا تزال تتمدد، فلا بد للمجلس من تجديد عزيمته لطرح خلافاته جانباً. ويجب علينا أن نفكر بصورة ابتكارية في الأشياء الواقعية التي يمكننا القيام بها لإحداث فرق في حياة الشعب السوري وفي حياة المتأثرين بالأزمة في المنطقة. وستواصل نيوزيلندا العمل مع الأردن وإسبانيا، كشريكين في الصياغة بشأن أي وثيقة تتعلق بالمسائل الإنسانية السورية، والسعي إلى القيام بعمل محدد حيال مسألة الحياد الطبي ووصول المساعدة الإنسانية إلى المناطق المحاصرة وغير ذلك من الخيارات التي أوجزتها وكيلة الأمين العام أموس في هذا الصباح.

ونهيب بالزملاء الأعضاء في المجلس إلى مشاركتنا في ذلك.

وتذكّرنا الحالة الرهيبة في مخيم اليرموك بمدى أهمية زيادة العمل على نطاق واسع بهدف إيصال المساعدة الإنسانية إلى الـ ٤٤٠ ٠٠٠ شخص العالقين في المناطق المحاصرة في جميع أنحاء سوريا. وكما سمعنا صباح اليوم، فقد أبلغنا آخر تقرير

للأمين العام (S/2015/264) أن نسبة ٠,٣ في المائة فقط من المناطق المحاصرة هي التي تمكنت من الحصول على المساعدة الطبية في آذار/مارس. وذلك أمر غير مقبول البتة.

وفي الغوطة الشرقية توفي ١٠ مرضى بسبب النقص في معدات الغسيل الكلوي، ومن المتوقع أن تنفد لوازم العلاج المتبقية خلال الأسابيع القليلة المقبلة، وهو ما يهدد حياة ٢٣ آخرين من المرضى الذين ينتظرون العلاج. لذلك السبب – وعلى سبيل اتخاذ خطوة ملموسة – فإننا نؤيد الدعوات إلى أن يطلب المجلس إلى الأمين العام إرسال بعثة لتقييم الحالة الإنسانية إلى المناطق المحاصرة، وأن تُبلِغ المجلس بالنتائج التي تتوصل إليها في أقرب وقت ممكن.

ويذكر الكثيرون هنا أن إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود كان صعبا للغاية قبل أن يشرع مجلس الأمن في اتخاذ إجراءات بشأن الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك، فقد أحرز تقدم في ذلك. فلنفعل إذن الشيء نفسه في الجوانب الأخرى من القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤).

لقد استجاب المانحون بسخاء للنداءات الإنسانية، وينبغي الإشادة بالبلدان المجاورة التي سعت إلى التخفيف من العواقب الإنسانية المترتبة عن التراع. ومع ذلك، ليس ثمة سبيل لإيجاد الحل الدائم إلا عن طريق التصدي للأسباب الجذرية للتراع، وإيجاد حل سياسي مستدام له.

ويدلُّ البيان الرئاسي اليوم (S/PRST/2015/10) على أن بوسع المجلس أن يتكلم بصوت واحد بشأن سوريا، وقد حان الوقت الآن لكي يعمل أعضاء المجلس على أساس من الإجماع فيما بينهم.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا، أن أشكر الرئاسة الأردنية على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وأشكر أيضا جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية – السيدة فاليري آموس، والسيد أنطونيو غوتيريس، والسيدة إيرثارين كازين، والسيدة أنجيلينا جولي بيت، على بياناهم المؤثرة للغاية. ولا شك أن المأساة السورية، شأنها شأن الثقب الأسود، لا تنفكّ تدمر الحياة البشرية تماما، وتسبب انتكاسا لجميع قيمنا الإنسانية. وغالبا ما يكون السكان المدنيون الضحية الأولى لهذا التراع الذي يكشف عن أهوال جديدة كل يوم، ويؤجج نزعة التطرف ويعيد الترعة الوحشية. إن الأرقام الإحصائية وحدها لغنية عن البيان: إذ قتل ٢٢٠ ٠٠٠ شخص منذ بداية التراع، وأصبح ١٢,٢ مليون آخرين بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وفرّ نصف السكان السوريين من ديارهم، في حين التمس ما لا يقل عن ٣,٩ مليون شخص اللجوء في البلدان المجاورة.

وأشيد بالجهود الكبيرة التي بذلتها الأردن وتركيا ولبنان، فضلا عن العراق ومصر لاستضافة اللاجئين السوريين، إذ أصبحت تلك البلدان متضررة من التراع بصورة مباشرة. فالبنسبة لها، يمثّل التدفق المستمر للاجئين موجة عارمة حقا – من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية – ويسبب ضغطا على مرافق خدماتها الاجتماعية ومواردها الطبيعية في كثير من الأحيان. ولهذا السبب فإنه يتعين علينا أن نسارع إلى العمل.

ترحب فرنسا بالنجاح الذي حققه المؤتمر المعقود في الكويت، حيث تمكنت الجهات المانحة من جمع مبلغ ٣,٦ بليون دولار. غير أن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٥ لم تتم تغطيتها حاليا إلا بما يصل إلى ١٦ في المائة فقط. وعليه، فإن من المهم الوفاء بتلك التعهدات على وجه السرعة، نظرا لأنها تساعد على تلبية الاحتياجات الملحة لوكالات الأمم المتحدة العاملة في سوريا والبلدان المجاورة.

مع ذلك، وإلى جانب توفير الوسائل المالية – التي يجب علينا الوفاء بها بصورة جماعية – هناك مسألة خطيرة أخرى، وهي الوصول إلى الأشخاص المحتاجين، علما بأن حالتهم

تتدهور بشكل مستمر في سوريا. ويتحمل النظام السوري المسؤولية الأساسية في ذلك الصدد. فهو ما زال يتعمد استهداف المدنيين، ويواصل اتباع استراتيجية فرض الحصار المتعمد عليهم، علاوة على وضع جميع أشكال العقبات التي تعترض إيصال المساعدات الإنسانية، في انتهاك مباشر للقانون الإنساني الدولي.

وبصفتها الوطنية، فإن فرنسا على استعداد تام لدعم اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة. فمنذ بداية الأزمة السورية بلغت المعونة الإنسانية الفرنسية المقدمة إلى لبنان ١٨ مليون يورو و ١٨,٥ مليون يورو للأردن، و ٣,٨ مليون يورو لتركيا، و ٢ مليون يورو للعراق. وهذه المعونة موجهة للاجئين السوريين فضلا عن المجتمعات المضيفة التي تتحمل العبء الأكبر الناشئ عن الزيادة الهائلة في عدد السكان. وعلى سبيل المثال، يبلغ الدعم الذي تقدمه فرنسا للمجتمعات المضيفة في لبنان ما يزيد على ١٢ مليون يورو، عن طريق الصندوق الاستئماني للبنك الدولي بشكل أساسي. ومن المقرر أن يوجه جزء كبير من المساعدة التي نقدمها لدعم عمل برنامج الأغذية العالمي في المنطقة. وفي مواجهة التحدي المتنامي المتمثل في توفير خدمات التعليم لملايين الأطفال السوريين، ستسهم فرنسا أيضا في البرامج الدراسية التي تتيحها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، فضلا عن أنشطة منظمة الأمم المتحدة للطفولة في الأردن. وأخيرا، سنواصل استضافة السوريين في أرض بلدنا، كما فعلنا منذ بداية الأزمة، استجابة لنداء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

علاوة على ذلك، فإن من الضروري تعزيز الصلة بين المعونة الإنسانية والسياسات الإنمائية. وتواجه فرنسا ذلك التحدي عن طريق تمويل المشاريع الإنمائية الرامية إلى دعم المجتمعات المحلية المضيفة وتمكين اللاجئين من العيش في ظروف اجتماعية واقتصادية لائقة، عوضا عن تمكينهم من البقاء على قيد الحياة فحسب. ويجب على جميع البلدان والجهات الإنمائية الفاعلة تعبئة مواردها لأجل مواجهة هذا التحدي.

وكما ذكر الوزير خارجية فرنسا، لوران فابيوس، في الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن المعقود في ٢٧ آذار/مارس (انظر S/PV.7419)، فإن من الواجب أن تمكِّن جهودنا الجماعية أولئك المنفيين، لا سيما ضحايا العنف العرقي والديني، من العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة.

ومع ذلك، فقد اصطدمت جميع الجهود هذه بمعضلة عدم وجود حل سياسي للتراع. وما دام التراع مستمرا ومصحوبا بعبء ممارساته الوحشية، فلن تكون جهودنا سوى قطرة في محيط. وعليه، فإن أفضل مساعدة يمكن أن نقدمها إلى الشعب السوري هي وضع حد لهذا التراع البغيض. وعلى الرغم من كونه طريقا شاقا، فهو مألوف أيضا، بسعينا إلى إيجاد حل سياسي شامل على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق). ولا يمكن التوصل إلى حل بوسعه وقف التراع وقمع التطرف في الأجل الطويل إلا عبر مرحلة انتقالية قادرة على توفير الضمانات اللازمة للدولة السورية، فضلا عن حماية الأقليات - دون مشاركة بشار الأسد - وعلى مدى شهور عديدة، لم تدخر فرنسا جهدا في الدعوة إلى استئناف العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة وحدها هي التي لديها الشرعية اللازمة لاستئناف الحوار على أساس بيان جنيف، كونه الأساس الوحيد المتفق عليه، والذي يحدد المعايير الأساسية المطلوبة للتوصل إلى حل سياسي دائم. وترحب فرنسا بمبادرة السيد ستافان دي ميستورا الرامية إلى عقد مشاورات في ذلك الصدد، وهي على استعداد لتقديم دعمها الكامل للمبادرة. ولنضطلع بالمسؤولية الملقاة على عاتقنا على نحو جماعي، إذ أنه لا يمكننا الإخفاق في ذلك.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين الرئاسة الأردنية على مبادرتها بعقد جلسة اليوم. ونشكر أيضا وزير الخارجية، جودة، على ترؤسه جلسة اليوم أثناء زيارته إلى نيويورك.

لقد استمعت الصين باهتمام للإحاطات الإعلامية المقدمة من وكيلة الأمين العام آموس، والمفوض السامي غوتيريس، والمبعوثة الخاصة جولي بيت، والمديرة التنفيذية كازين.

لقد دخلت الأزمة السورية عامها الخامس الآن، وتسببت الحرب التي شنت في سوريا على مدى السنوات الأربع الماضية بمعاناة بالغة لعدد كبير من المدنيين، وخاصة الفئات الضعيفة كالنساء والأطفال، وأدت إلى عواقب وخيمة، بما في ذلك الحالة الإنسانية المتدهورة، والأعداد الهائلة من اللاجئين.

وفي الوقت الحالي، امتدت الأزمة السورية بعيدا عن حدود البلد، لتشكّل بذلك تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في البلدان المجاورة وفي المنطقة بأسرها. وفي مواجهة ذلك، بذل المجتمع الدولي جهودا دؤوبة للتصدي للحالة الأمنية والإنسانية القائمة في سوريا. واستقبلت البلدان المجاورة لسوريا – الأردن ولبنان وتركيا والعراق ومصر – ما يقرب من ٤ ملايين لاجئ سوري ووفرت لهم الخدمات الأساسية. وتمكنت الأمم المتحدة إلى جانب وكالات إنسانية أخرى من التغلب على شتى الصعوبات التي تواجه عمليات الإغاثة الإنسانية في سوريا والبلدان المجاورة، في مسعى منها للتخفيف من معاناة الشعب السوري.

وما فتئت الجهات الدولية المانحة هي الأكثر سخاء في تقديم الدعم إلى البلدان المعنية والأمم المتحدة. وقد التزم المانحون، الشهر الماضي في مؤتمر الجهات المانحة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى سوريا الذي انعقد في الكويت، بتقديم مبلغ وقدره ٣,٦ بلايين دولار. وتعرب الصين عن تقديرها لهذه الجهود.

إن روما لم يتم بناؤها في يوم واحد. وتطور الأزمة السورية إلى أن أصبحت ما أصبحت عليه اليوم هو نتيجة عدة عوامل معقدة تشمل المظالم التاريخية والاحتكاكات الراهنة. لذلك، لا يمكن ببساطة إيجاد حل بين عشية وضحاها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ نهجا شاملا في محاولة لإيجاد حل عملي ومجد ودائم – حل يعالج الأعراض والأسباب الجذرية على حد سواء، ويخفف من الضغوط والأعباء على سوريا، وجيرانها، وفي منطقة الشرق الأوسط. لهذا الغرض، تود الصين أن تتناول النقاط الثلاث التالية.

أولا، تتمثل الأولوية العليا في تعزيز المساعدات، بناء على احتياجات البلدان المضيفة. فالوضع الإنساني السوري يتدهور باستمرار في الوقت الراهن. لسوريا وجيرانها احتياجات متزايدة من المساعدات الإنسانية. وقد اتسع نطاق هذه المساعدات من أشكالها التقليدية – مواد وتمويل – إلى الهياكل الأساسية، والتعليم، والنظام الاجتماعي، ومراقبة الحدود، وإلى ما هنالك. ووفقا للأولويات التي تقررها البلدان المضيفة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدّم الدعم الذي له أهداف محددة بحيث يلبي احتياجات البلدان المضيفة، مع مراعاة التنسيق. وجهود المساعدة التي يبذلها المجتمع الدولي ينبغي أن تتقيد بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الإغاثة الإنسانية، مع احترام إرادة البلدان المضيفة. وتدعو الصين الجهات المانحة إلى الوفاء على الفور بالتزاماتها بالكامل بغية التخفيف من الضغوط الناجمة عن النقص في التمويل الذي تواجهه الأمم المتحدة.

ثانيا، إن ممارسة الضغط من أجل التوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية هي السبيل الأساسي لهذا الحل. ويتعين على المجتمع الدولي أن يسعى بثبات لإيجاد حل سياسي، وإفساح المجال كاملا أمام وساطة الأمم المتحدة باعتبارها القناة الرئيسية، وتقديم الدعم الكامل إلى الأمين العام

بان كي - مون ومبعوثه الخاص، السيد ستافان دي ميستورا، في جهود الوساطة التي يبذلانها، مع تعزيز وضع حد فوري لأعمال القتال والعنف فيما بين الأطراف السورية. ومن خلال المفاوضات والحوار، ينبغي إيجاد حل وسط يتماشى مع الظروف السائدة في سوريا، بينما يجري استيعاب مختلف المصالح، وبالتالي توفير حل نهائي للمسألة السورية. وأثناء هذه العملية، من الضروري الالتزام باستمرار بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، فضلا عن المعايير الأساسية التي تنظّم العلاقات الدولية، مع الحفاظ على سيادة سوريا، واستقلالها، ووحدتها، وسلامة أراضيها.

ثالثا، إن المفتاح لمكافحة الإرهاب يكمن في تكثيف الجهود. ففي الآونة الأخيرة، أخذت المنظمات الإرهابية والقوى المتطرفة تخرّب وتعيث فسادا في سوريا وبلدان أخرى، وتؤذي وتقتل الناس بينما تتعمد عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية، ومنع التوصل إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار. وهكذا أصبحت السبب الرئيسي لتدهور الأوضاع في سوريا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفسح المجال كاملا أمام الدور المركزي للأمم المتحدة ومجلس الأمن، مع تعزيز جهوده بشكل قاطع لدحر الإرهاب ومكافحته.

وتولي الصين أهمية كبيرة للوضع الإنساني في سوريا. ونحن نتعاطف مع الشعب السوري بسبب ما يتحمل من معاناة. ومن خلال مختلف القنوات وبشتى السبل، قدّمنا الدعم المادي والنقدي إلى الشعب السوري، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى اللاجئين خارج سوريا، فبلغ المجموع ما يزيد على ٢٣٠ مليون ين. ووفقا لتطورات الوضع والاحتياجات الفعلية، سوف تواصل الصين تقديم المساعدة إلى الشعب السوري، بمن فيهم اللاجئون السوريون خارج البلد، بأقصى قدرتها. وسوف نعمل إلى جانب المجتمع الدولي على الدفع بقوة من أجل التوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية، والاسهام في تحقيق الحل الشامل والمستدام والمناسب لها.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الأردنية على عقد هذه الجلسة الاعلامية عن الحالة في سوريا وجوارها. وأشكر أيضا مقدمي الإحاطات الاعلامية على مساهماتهم فيها بحماسة.

في عام ٢٠١٤، وصل عدد الأشخاص الذين شُرّدوا قسرا ذروته منذ الحرب العالمية الثانية، إذ سجّل رقما مذهلا بلغ ٥١,٢ مليون نازح. وقد قال مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس، أن ذلك يمثّل قفزة نوعية في التشريد القسري في العالم. إن الناس المعوزين والمستميتين من أجل محاولة الهروب من الفقر المدقع، والاضطهاد، والحرب يدفعون آلاف الدولارات التي جنوها بشق الأنفس إلى المهربين بغية تحميلهم في سفن الماشية، والقوارب الرديئة، والزوارق المتداعية، لا لشيء سوى لمواجهة الموت في خضم البحر الأبيض المتوسط. وصور القوارب المنقلبة والقوارب التي هجرها المهربون في منتصف الطريق أصبحت أخبارا يومية تقريبا. ففي العام الماضي وحده، توفي قرابة ٣٥٠٠ شخص وهم يحاولون الوصول إلى الشاطئ الآخر.

ومن بين الذين يحاولون الهرب، يشكّل السوريون المتضررون من الصراع حوالى الثلث. وهناك المزيد من السوريين الذين يهربون إلى البلدان المجاورة، أو يبقون داخل سوريا يعيشون محاصرين بالبراميل المتفجرة وقذائف الهاون والقصف من جانب الحكومة، ويعانون من الهجمات بمادة الكلور ووحشية المجموعات الإرهابية، في مناطق يصعب الوصول إليها أو تكون محاصرة، ويضطرون إلى أكل لحاء الشجر وأوراقها والأعشاب، ويتناولون ما يصلهم من مساعدات إنسانية بشكل عرضي بغية البقاء على قيد الحياة.

وفي هذا الوقت واليوم من القرن الحادي والعشرين، المجاعة والموت جوعا ليسا شيئا نقرأه في كتب التاريخ، إنما هما حقيقة بالنسبة إلى أولئك القابعين في المناطق المحاصرة. ولقد تكلمنا مرتين في هذا الشهر عن اليرموك، وعن السعرات الحرارية المخصصة لسكانه البالغة ٤٠٠ سعرة حرارية في اليوم الواحد، أي أقل بكثير حتى من الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية. و لم يتم تسليم المعونات في داريا منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وفي الغوطة الشرقية منذ كانون الثاني/يناير من هذا العام، وفي المعضمية لأكثر من سنة. ومن المفزع حتى محاولة تخيُّل كيفية عيش الناس هناك.

إن فشل الحكومة السورية في حماية شعبها أمر مذهل. فالعقبات البيروقراطية وغيرها من العقبات تفاقم المعاناة الإنسانية. وقد تكلمت السيدة فاليري آموس مرارا عن هذه العقبات، وكررت ذلك مرة أخرى اليوم بمنتهى البلاغة.

وفي الآونة الأخيرة تحديدا، هناك تسعة طلبات تقدمت بها منظمة الصحة العالمية بغية توفير المساعدة لمواقع في حلب، ودرعا، وريف دمشق، وإدلب ومناطق أخرى، إنما لم تتسلم جوابا. وفي الشهر الماضي، لم تستطع وكالات الأمم المتحدة أن تصل سوى إلى ٤ في المائة من الشعب الذي يعيش تحت الحصار بغية إمداده بالمواد الغذائية، وإلى ٠,٣ في المائة لتزويده بالمساعدة الصحية. وهناك أكثر من ٦٠ في المائة من المستشفيات تضررت أو تعرضت للتدمير؛ والأطباء لاذوا بالفرار أو كانوا عرضة للقتل. وحتى الخدمات الأساسية جدا لا تكون متوفرة في أغلب الأحيان. ويواصل النظام بشكل منهجي إزالة اللوازم الجراحية وغيرها من العناصر الأخرى، بما في ذلك، كما سمعنا اليوم، لقاحات شلل الأطفال – ما هو الضرر الذي يسببه لقاح شلل الأطفال لأي انسان؟ – من المعونة الإنسانية. لماذا؟

إن القيود المخزية المفروضة على العمليات الإنسانية، والهجمات على العاملين في المجالين الإنساني والطبي هما انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي، وازدراء صارخ للقرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). وإذا لم ينفّذ مجلس الأمن قراراته بجدية، فكيف يتوقع من الآخرين تنفيذها؟ يجب على المجلس أن يكون حازما في مطالبته بالتنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة، والمساءلة عن عدم القيام بذلك. وبعد أربع سنوات من انعدام القانون والإفلات من العقاب، حان الوقت لزيادة الضغط الآن.

الأخطار عالية، ليس مجرد الأخطار المتعلقة بمصداقية المجلس التي من المؤكد أنها تراجعت بسبب الأزمة في سوريا. الأخطار عالية خاصة لشعب سوريا وجيران سوريا الذين يستوعبون أكبر إعداد من اللاجئين. فلبنان، على سبيل المثال، لديه أكبر عدد من اللاجئين للفرد الواحد في العالم. ولقد تلقى الأردن مليونا منهم. وهذا عبء ضخم على اقتصادهما واستقرارهما. وثمة خطر ناجم عن التوترات التي تقوم بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة ينذر بتدمير البنية التحتية المحلية، وتعقيد الخدمات، وتمزيق النسيج الاجتماعي. وإذا حدث ذلك، فسوف تكون العواقب وخيمة وتمتد أيضا إلى خارج المنطقة. والبيان الرئاسي (S/PRST/2015/10) الصادر اليوم يتكلم بوضوح عن هذه المخاطر.

إن الأطفال تحت سن ١٧ عاما يشكّلون تقريبا ٥٠ في المائة من السكان اللاجئين. إنهم يعانون من تحديات عديدة، بما في ذلك الانفصال عن الأسرة، والتعرض للعنف البدني والنفسي، وعمل الأطفال، والاستغلال، والزواج القسري المبكر، والتجنيد على أيدي المجموعات المسلحة. ووفقا لمنظمة إنقاذ الطفولة، هناك أربعة من أصل كل خمسة أطفال سوريين فروا إلى لبنان خارج المدرسة. وفي سوريا، خِمس المدارس إمّا دمرت أو تضررت أو تُستخدم لأغراض عسكرية.

وثمة جيل بأكمله يعيش حالة من الضياع. الأطفال ينمون من دون الحصول على التعليم، ومن دون مستقبل لهم – المستقبل الذي فقدته سوريا أيضا.

وتضطر النساء اللاجئات لقطع صلتهن بالأدوار الأسرية والاجتماعية التقليدية وليصبحن معيلات لأطفالهن في بيئة معادية للغاية ويزداد احتمال أن يصبحن أهدافا لإساءة المعاملة والاغتصاب والبغاء. وقد أشارت السيدة كازين إلى هذه المسائل بوضوح شديد. ويقع اللاجئون صيدا سهلا لعصابات الاتجار والجريمة المنظمة؛ فيما تشكل مخيمات اللاجئين مرتعا خصبا لاتجاه الأفراد إلى التطرف ولتجنيد الإرهابيين. وبالنظر لزواج المصلحة الشائع للغاية القائم بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب، فإن المخاطر التي تمثلها تلك الأزمات الممتدة، كما هو الحال في سوريا، مخاطر هائلة.

ولذلك نرحب اليوم باعتماد البيان الرئاسي الشامل S/PRST/2015/10، الذي يشدد على أهمية الاستجابات الشاملة، بما في ذلك توفير التمويل المستدام؛ وتقديم الدعم لخطط الاستجابة الوطنية؛ وتلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين، لا سيما النساء والأطفال؛ وتعزيز قدرة البلدان المضيفة على الصمود؛ ومنع اتجاه الأفراد إلى التطرف ومكافحة خطر الإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

تولت الرئاسة السيدة قعوار.

وبقدر ما نسعى لوقف تدفقات المهاجرين غير القانونيين واللاجئين، فإن أساس المسألة هو التوصل إلى تسوية سياسية للأزمات التي تعاني منها المنطقة. والحل الوحيد المستدام للأزمة الحالية في سوريا يأتي من خلال عملية سياسية شاملة للجميع يقودها السوريون وتلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، بهدف التنفيذ الكامل لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

وبالمثل، يجب إيجاد حلول سياسية تتوفر لها مقومات البقاء في ليبيا والأماكن الأخرى في المنطقة ولا بد من معالجة المظالم المشروعة القائمة. وسنصل إلى مرحلة الاختناق وتستنفد أموالنا بسرعة متزايدة إذا لم تعالج النزاعات نفسها. وتشكل سياسة الشمول وتحقيق العدالة والمساءلة لبنات البناء الرئيسية اللازمة لمعالجة الأزمات التي تقع في صميم التدفقات غير المسبوقة للاجئين.

وعلى المجلس أن يلقي بثقله الكامل وراء أعمال الوساطة الجارية وجهود السلام من أجل تغيير الحساب الدموي الحالي. وفي الوقت نفسه، عليه أن يكون على استعداد لاستخدام جميع الأدوات المتاحة له لوضع حد للإفلات من العقاب وإخضاع مرتكبي الجرائم والاعتداءات المروعة المستمرة للمساءلة من خلال المحكمة الجنائية الدولية. والعجز عن اتخاذ إجراء يحكم على الأجيال المقبلة بحياة من البؤس والتشريد والموت بسبب أعمال العنف. والإخفاق في اتخاذ إجراء يشكك على نحو متزايد في أهمية المجلس في عالم اليوم. فهل هذا إرث نود أن نخلفه للمستقبل؟

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة. وأشيد بالإسهامات القوية التي قدمتها وكيلة الأمين العام فاليري أموس، والمفوض السامي لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريس، والمبعوثة الخاصة أنجيلينا جولي بيت، والمديرة التنفيذية إرثارين كازين. ويسرني على وجه الخصوص أننا نعقد هذه الجلسة بصيغة مفتوحة، لكي يتسنى لنا المزيد من إبراز الكارثة التي تواجه الشعب السوري والمنطقة.

إن محنة الأشخاص المشردين في سوريا والمنطقة أكبر أزمة إنسانية في عصرنا. وترك القتال الذي استمر لأربع سنوات السوريين ضمن أكثر الناس فقرا وأضعفهم في العالم. ويكمن طغيان نظام الأسد في صميم معاناتهم، التي زاد تفاقمها حديثا

همجية تنظم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الإرهابية. وفي الأعوام الأربعة الماضية، شهدنا أيضا سخاء كبيرا – لا سيما من بلدان أصبحت ملاذا آمنا للاجئين وهي: الأردن والعراق ومصر ولبنان وتركيا. وسأركز بياني اليوم على ثلاثة سبل يمكننا بها دعم هذه البلدان واللاجئين الذين وجدوا المأوى فيها.

أولا، علينا تلبية الاحتياجات المالية الفورية للوكالات الإنسانية والحكومات في المنطقة. فالتمويل ببساطة لا يتماشى مع الاحتياجات المتزايدة. وهناك ٤ ملايين لاجئ سوري في المنطقة. وهم جميعا كانوا بحاجة إلى الحصول على المياه والغذاء والصرف الصحي والمأوى حينما وصلوا، والعديد منهم بحاجة إلى الدعم المستمر. وأود أن أشيد بأعمال الحكومات المضيفة، وبمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي وغيره من الوكالات التي تساعد على تلبية الاحتياجات العاجلة للمشردين. ويشكل مبلغ الـ ٣,٦ بليون دولار الذي جمع في الكويت شريان حياة لتلك الأعمال ونشعر بالامتنان لقيادة الكويت.

وتعتز المملكة المتحدة بأنها ساهمت بمبلغ ١,٢ بليون دولار في الأعوام الأخيرة للأزمة الإنسانية، ولكن هناك حاجة إلى المزيد. وعلى الجهات المانحة سداد تبرعاتها فورا لكفالة وصول الأموال إلى الوكالات التي تساعد من تمس حاجتهم إليها. كما يجب أن نقر بالضغط الهائل الذي يقع على موارد البلدان التي تستقبل اللاجئين. وتساعد المملكة المتحدة على بناء القدرات في قطاع التعليم ودعم إيصال الخدمات الصحية والبلدية في الأردن. ونناشد جميع الأعضاء تقديم خبرتهم إلى الحكومات في المنطقة.

ثانيا، علينا جميعا أن نبذل ما في وسعنا لمساعدة من بقوا في سوريا ونعمل معا لتحقيق السلام في البلد لكي يتسنى للاجئين العودة يوما ما. ولا يوجد هنا من يستهين بحجم ذلك التحدي. فوحشية نظام الأسد لا تعرف أية حدود ولا تبدي أية علامات على التراجع. وبعد مرور مائة عام على الاستخدام الأول للأسلحة الكيميائية، ينفرد نظام الأسد باستخدام الكلور سلاحا ضد المدنيين. ولا يزال القصف والبراميل المتفجرة الأسلحة المفضلة ولا يزال مئات الآلاف من السورين تحت الحصار، ومحرومين من الخدمات الأساسية والغذاء. وتبقى المخيمات في اليرموك، التي لا يزال يحاصرها الأسد، ودير الزور معرضة لهمجية تنظيم الدولة الإسلامية. ويجب إخضاع المسؤولين للمساءلة ولا بد من إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وعلينا جميعا بذل كل ما في وسعنا للتخفيف من معاناة من لا يزالون باقين في سوريا. ونناشد جميع أطراف النزاع احترام القانون الإنساني الدولي. وعلينا كفالة وصول وكالات تقديم المساعدة الإنسانية بحرية وبدون عائق بغية إجلاء الجرحى وتقديم المساعدة الحيوية لجميع المحتاجين. ونناشد وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركاءها زيادة عمليات إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة، بما في ذلك من خلال الطرق عبر الحدود، وينبغي أن ننظر بجدية في الأفكار الإضافية إلى قدمتها فاليري أموس في وقت سابق اليوم.

وتكمن الفرصة المستدامة الوحيدة لإنهاء الأزمة الإنسانية في التوصل إلى تسوية سياسة عن طريق الاتفاق المشترك بين جميع الأطراف السورية وبدعم من المجتمع الدولي. ولا يزال الممثل الخاص ستافان دي ميستورا يحظى بدعمنا القوي ونتطلع إلى إحاطته الإعلامية التي سيقدمها بعد ظهر اليوم. ولكن يجب أن نكون واقعيين إزاء الجدول الزمني للتغيير السياسي ولذلك، ثالثا، ينبغي أن ننظر في ماهية الدعم الطويل الأمد الذي يمكن أن نقدمه للمنطقة. فتحقيق الاكتفاء الذاتي للاجئين، ودعم تعليمهم وتعزيز تماسكهم الاجتماعي مع المجتمعات المحلية المضيفة تشكل أهم الخطوات. وكما بين أنطونيو غوتيريس،

ينبغي أيضا استكشاف أدوات تمويل جديدة لدعم البلدان المتوسطة الدخل المتأثرة بالتراع.

وتعمل المملكة المتحدة مع شركائها بشأن مشاريع أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكاليف. ففي الأردن نقوم باستثمار موارد في البنية التحتية لشبكات إمدادات المياه والمياه المستعملة، إذ نضع في اعتبارنا أن ذلك لن يوفر المزيد من الوسائل الفعالة التكلفة لدعم اللاجئين في الأجل المتوسط فحسب، بل سيكون أيضا أصلا أطول أمدا للأردن في الأجل الطويل. كما ندعم بقوة مبادرة لا لضياع أي جيل التي يمكن أن توفر للأطفال التعليم الطويل الأمد والحماية. وقدمنا دعما بمبلغ ١٤٠ مليون دولار إذ ندرك أن مستقبل ٥ ملايين طفل سوري معرض للخطر. ونناشد جميع الأعضاء العمل مع البلدان المضيفة لدعم حصول اللاجئين على الخدمات وكفالة حل دائم للتوطين.

إن اليوم هو الأخير لي بصفتي الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة. وأود أن أشكر جميع الأعضاء السابقين والحاليين على تعاونهم ومشورتهم ودعمهم خلال الأعوام الخمسة والنصف الماضية. ولكن من المناسبات المحزنة أنني أدلي ببياني الأخير للمجلس بشأن الحالة المفجعة في سوريا. ومن أكبر دواعي أسفي خلال وقت عملي في نيويورك أننا في المجلس عجزنا عن إنهاء القتال ووقف الكارثة الإنسانية في المنطقة.

وفي الأعوام الأربعة الماضية، شاهدت أربع حالات لاستخدام حق النقض (الفيتو) منعت المجلس من اتخاذ إجراء ذي مغزى بشأن سوريا. ولكن أيضا رأيت لمحات مما يمكننا أن ننجزه حينما نكون متحدين. وساعدت ثلاثة قرارات اتخذت العام المضي في كفالة الوصول إلى آلاف المحتاجين انطلاقا من عبر الحدود. ويمكن القيام بذلك العمل، ولكن فقط إذا تركنا جانب مصالحنا الوطنية الضيقة من أجل تحقيق المصلحة العامة للشعب السوري ومستقبله. فوحدة الهدف هذه هي ما يحتاج إليه جميع أعضاء المجلس للاستفادة منها في الأشهر المقبلة وأتمنى لهم كل النجاح في جهودهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن المجلس بأكمله، أتمنى للسفير مارك ليال غرانت كل الخير في خططه المستقبلية. لقد كان عضوا حيويا في مجلس الأمن، وأتمنى له حظا سعيدا.

السيد أولغوين سيغارّوا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إنني أشيد بعمل الأردن أثناء قيادته لمجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل. كما نعرب عن امتناننا الخاص تجاه الإحاطات الاعلامية المقنعة والشاملة من فاليري آموس، وأنطونيو غوتيريس، وأنجلينا جولي بِت، وإرثارين كازن. فباسم الحكومة الشيلية، أعرب عن تقديري للعمل الذي قاموا به في سوريا وبلدان المنطقة، وللعمل الذي قامت به جميع الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة وشركائها في تنفيذ المساعدات الإنسانية.

إننا نرحب بالبيان الرئاسي الذي اعتمدناه توا بشأن تأثير الأزمة الإنسانية على سوريا والبلدان المجاورة (S/PRST/2015/10). ومع ذلك، أظهرت التجربة أنه لن يكون كافيا بمفرده من أجل وضع حد لمعاناة ملايين الناس. وكما قال الأمين العام، يشاهد العالم سنة بعد سنة عملية تمزيق أوصال سوريا. وسوف تستمر سوريا عرضة لتمزيق أوصالها إذا فشلنا في التشجيع على إحراز التقدم صوب تحقيق تسوية سلمية للصراع.

لهذا السبب، يتحمل مجلس الأمن اليوم المسؤولية التي تتخطى المجال السياسي؛ إنها المسؤولية عن دعوة جميع الأطراف إلى بذل كل الجهود الممكنة للتخفيف من معاناة الشعب السوري. إن ثمة التزاما أخلاقيا للهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، حسبما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. ومناقشة الأثر الإنساني الناجم عن الأزمة السورية في

البلدان المجاورة ينبغي أن تؤدي بنا إلى تفكير أعمق في نطاق الحماية التي يستدعيها اللاجئون، والتحديات التي تشكّلها تلبية الاحتياجات الخاصة لهذه الفئة الضعيفة على البلدان المضيفة.

إن معالجة هذا الواقع يعني التمسك بحتمية أخلاقية قوامها التضامن الذي ينبغي أن ينوّه به المجتمع الدولي صراحة، ولكن علينا أيضا أن نراعي الموارد والتعايش الإنساني ضمن المجتمعات المضيفة. وهذا يتطلب دعما من مؤسسات القطاعين العام والخاص على حد سواء. والأرقام التي سمعناها اليوم تنذر بالخطر، وتنفطر لها القلوب، وهي مقنعة، لكنها لم تعد تثير الدهشة. فالحالة الإنسانية ما فتئت تتدهور، مع تزايد العواقب على المنطقة. وفي عام ٢٠١٣، أعرب السيد غوتيريس عن قلقه أمام مجلس الأمن تجاه الازدياد المقلق في عدد اللاجئين السوريين، الذي اقترب حينئذ من ١,٨ مليون شخص. وبعد أقل من سنتين، ارتفع هذا العدد إلى أكثر من الضعف.

ولقد أظهرت البلدان المجاورة تضامنا جديرا بالثناء إزاء قبول اللاجئين، وشكّل ذلك اختبارا هائلا لمواردها وسكانها. لكن هذا الوضع لم يعد يطاق، حتى في الأجل القريب، وباتت آثار الأزمة الإنسانية السورية تهدد بإلحاق الضرر في الهياكل الاقتصادية والنسيج الاجتماعي وحتى في المؤسسات السياسية لهذه البلدان. ومن الضروري أيضا الاعتراف بالتحديات التي ينطوي عليها التعايش بين المجتمعات المضيفة وتدفقات المهاجرين.

ولكن هذه الأزمة لا تؤثر على البلدان المجاورة فحسب. فالمآسي التي وقعت مؤخرا في البحر الأبيض المتوسط تذكّرنا بأن العديد من الرجال والنساء والأطفال الهاربين من الصراع السوري يختارون القيام بهذه الرحلة نظرا لشعورهم باليأس من وطنهم. وكما يذكر تقرير الأمين العام (S/2015/264)، فقد ازداد العنف في أنحاء كثيرة من سوريا بدلا من أن يتراجع. وهذا العامل أدى إلى تزايد عدد الوفيات والاصابات والمشردين نتيجة للصراع. ونحن ندين بشدة ارتكاب أعمال العنف هذا ضد السكان المدنيين من أي طرف كان، لأنه يشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي. ويجب أن يكون الجناة عرضة للمساءلة أمام القانون، بما في ذلك أمام المحكمة الجنائية الدولية. لذلك، سوف نستمر في حث جميع الأطراف بشكل لا لبس فيه على تنفيذ القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) بشأن الحالة الإنسانية في سوريا، وجميع قرارات المجلس الأخرى ذات الصلة.

ولا بد لي أن أتناول الوضع في اليرموك، وهو مثال مأساوي على كيفية أن حالة الضعف واحتياجات الحماية المحددة للمجتمع الفلسطيني ازدادتا في الآونة الأخيرة. ونحن نتشاطر تقييم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومفاده أن دعم اللاجئين الفلسطينيين يتصف بأهمية انسانية، وسياسية، واستراتيجية من منظور إقليمي. ونكرر دعوتنا المجلس إلى رصد التطورات في اليرموك بعناية.

أخيرا، من الضروري أن يدعم المجتمع الدولي احتياجات التمويل المحددة في الخطة الاستراتيجية للاستجابة في سوريا، والخطة الاقليمية المعنية باللاجئين والقدرة على التحمّل، التي تسعى إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية والانمائية. ومع ذلك، في حين أن المساعدة الإنسانية يمكنها أن تساعد في التخفيف من الأعراض، إلاّ أنها لا تعالج السبب الجذري للمرض. لهذا السبب، نشجع الجهود التي تسعى للتوصل إلى حل سياسي شامل للصراع بقيادة سورية، استنادا لبيان جنيف (S/2012/523، المرفق)، الذي ينوّه بالدور الموكل إلى المبعوث الخاص للأمين العام الذي يحظى بدعمنا الكامل.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): وأنا كذلك أود أن أشكر السيدة فاليري آموس، وكيلة الأمين العام للشؤون

الإنسانية؛ والسيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؛ والسيدة إرثارين كازن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة؛ والسيدة أنجلينا جولي بِت، المبعوثة الخاصة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على إحاطاتهم الإعلامية.

إن الوضع في سوريا يستمر للأسف في التدهور بشكل خطير على الرغم من نداءات التنبيه العديدة التي أطلقها العاملون في المجال الإنساني، والرسائل التي تم إرسالها إلى أطراف الصراع من خلال قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن نقف عاجزين أمام المشاهد اليومية تقريبا التي تظهر عمليات القصف بالقنابل والهجمات بمدافع الهاون ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، مع تجاهل للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

لقد حان الوقت لجميع الأطراف كي تتحمل مسؤولياتها وتستوعب الآثار المدمرة لأعمالها – خمس سنوات تقريبا من الصراع القاتل – لا سيما المعاناة التي لحقت بالشعب، مما أسفر عن مصرع وإصابة ومحاصرة الملايين من الناس، والتسبب بملايين اللاجئين والمشردين. وبالإضافة إلى هذه الكوارث البشرية والإنسانية، لحق دمار كبير بالهياكل الأساسية الوطنية الحيوية، الأمر الذي يعرّض مستقبل الأجيال المقبلة للخطر.

إن هذه المأساة في سوريا يجب أن توقظ ضميرنا الجماعي. فيجب علينا ألاّ نقف مكتوفي الأيدي فيما نشهد الوضع الأمني يزداد تدهورا. وحان الوقت لمجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل كي يعربا عن تضامنهما مع الشعب السوري، من خلال اتخاذ تدابير محددة وفعالة تضع حدا لأعمال العنف في سوريا، وتجعل الأطراف عرضة للمساءلة عن الأفعال التي ترتكبتها في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونكرر مناشدتنا أطراف النزاع ضمان امتثالها لأحكام القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) بوقف جميع الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، بغية السماح بإيصال المعونة الإنسانية إلى المحتاجين إليها. وتتحمل الحكومة السورية المسؤولية الأولية في ذلك الصدد. كما نناشد المجتمع الدولي قاطبة زيادة المساعدات التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها من أجل تمكينها من الوصول إلى جميع المدنيين في سوريا فضلا عن مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة. وفي ذلك الصدد، نشيد بمؤتمر الجهات المانحة المعقود في الكويت في ٣١ آذار/مارس، ونأمل أن يفي جميع الشركاء الدوليون بالتزاماتهم بزيادة الأموال اللازمة لمواجهة تزايد الاحتياجات الإنسانية العاجلة.

ويجب تقديم الدعم للبلدان المضيفة للاجئين السوريين، بالرغم من مواردها المحدودة، وبخاصة لبنان والأردن. وذلك يعني أن على المجتمع الدولي أن يتحمل العبء مع تلك البلدان ويقدم التمويل للمشاريع التي بدأت بالفعل، لا سيما لبناء هيكل أساسي جديد يرمي إلى تعزيز قدرات البلدان المضيفة. وذلك يعني أن على المجتمع الدولي أن يتحمل العبء مع تلك البلدان ويقوم بتمويل المشاريع التي بدأت بالفعل، لا سيما تشييد البنية التحتية الرامية إلى تعزيز قدرات البلدان المضيفة. ونشيد بالجهود التي بذلتها وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركاؤها، الذين، بالرغم من الظروف الخطرة للغاية، يواصلون تقديم المعونة للملايين من السكان المحتاجين في سوريا.

إن الكارثة الإنسانية السورية تعيد إلى الأذهان مرة أخرى الحاجة الماسة إلى إيجاد حل سياسي عاجل للأزمة من خلال المحادثات المباشرة بين الجوانب المتحاربة، بدون أية شروط مسبقة، وعلى أساس بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق. وفي ذلك الصدد، نجدد التأكيد

على دعمنا لجهود السيد سيفان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام، الرامية إلى حمل الأطراف على الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. كما أشكر وكيلة الأمين العام فاليري أموس، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريس، والمديرة التنفيذية إرثارين كوزين، والمبعوثة الخاصة أنجيلينا جولي بيت، على الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

إن الإحاطات الإعلامية التي قدمت اليوم وأحدث تقرير للأمين العام (S/2015/264) تبين لنا أن الحالة الإنسانية في سوريا لا تزال متردية. ولا يزال النزاع يلحق خسائر بالسكان المدنيين. ويواجه غير المقاتلين، وبخاصة النساء والأطفال، مشقة عصيبة. وتحاصر أعداد كبيرة من السكان في مناطق يصعب الوصول إليها. وتؤدي الحالة الأمنية الصعبة في سوريا إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. ولم تتمكن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من إيصال مواد معالجة المياه إلى دير الزور والرقة والأماكن الأخرى الواقعة في نطاق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتعين على برنامج الأغذية العالمي أن يوقف إيصال المساعدات الغذائية إلى المناطق نفسها، مما ترك ٧٠٠ ٠٠٠ شخص بدون المعونة الغذائية التي تمس حاجتهم إليها. وتناشد نيجيريا أطراف النزاع، على سبيل الإلحاح، رفع عمليات الحصار وتسهيل إيصال الأمدادات الإنسانية إلى المحتاجين. وذلك فعلا التزامها بموجب القانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وما فتئ عدم كفاية التمويل عاملا رئيسيا في إعاقة خطة الاستجابة الاستراتيجية لسوريا لعام ٢٠١٥. وفي ضوء ذلك أشيد بالتبرعات السخية التي قدمتها البلدان المشاركة في مؤتمر المانحين الدولي للتعهد بتقديم المساعدات الإنسانية من أجل سوريا، المعقود في الكويت في ٣١ آذار/مارس. ونتطلع إلى الإسراع بسداد الأموال للمنظمات الإنسانية العاملة في سوريا. ويحدونا الأمل في أن يؤدي ضخ الأموال في الوقت المناسب إلى تحسين الحالة الإنسانية في البلد. كما نرى قيام حاجة إلى زيادة الدعم المقدم للبلدان المضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين من سوريا. ونشيد بالجهات الإنسانية الفاعلة على جهودها في تنفيذ خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٥. وننوه بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية في إيصال المعونة في داخل سوريا. ونناشد السلطات السورية مواصلة التعاون مع الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية.

ويكمن الحل الطويل الأمد للأزمة الإنسانية في سوريا في إنهاء النزاع. وأوضحت تلك النقطة الوفود المختلفة الموجودة حول الطاولة في القاعة اليوم. ولذلك نناشد الأطراف إلقاء أسلحتها والعودة إلى المفاوضات، على أساس بيان جنيف الصادر في حزيران/يونيه (S/2012/522، المرفق).

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأردن على عقد هذه الجلسة. ونشعر بالامتنان للسيدة فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ؛ وللسيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؛ وللسيدة إرثارين كوزين، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي؛ وللسيدة أنجيلينا جولي بيت، المبعوثة الخاصة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ونشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية. وكنا متأثرين تأثرا عميقا بملاحظاتهم فيما يتعلق بالمحنة المفجعة للشعب السوري.

ولا تزال حكومة أنغولا تشعر ببالغ القلق من عدم إحراز تقدم في التوصل إلى تسوية للنزاع في سوريا. ونشعر بالانزعاج بشكل خاص حيال النزاع الواسع الانتشار والمستوى العالي

لأعمال العنف في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية. وفي الواقع، يصور أحدث تقرير للأمين العام (S/2015/264) حالة المأساة التي تثير شكوكا جدية فيما إذا كانت سوريا ستتمكن في المستقبل من أن تقف على رجليها مجددا باعتبارها البلد العربي والشرق أوسطي الهام الذي عرفناه في السابق.

وعلى نحو ما أبلغ به في الإحاطات الإعلامية التي قدمت اليوم، فإن الحالة المتردية في سوريا تنفطر لها القلوب. فالملايين بحاجة إلى المساعدة. وهناك مشردون داخليا في سوريا ولاجئون في البلدان المجاورة وفي جميع أرجاء العالم. ولا تزال العديد من البلدان تسهم بسخاء في المسعى الإنساني في سوريا. والواقع أن الأزمة السورية أكبر حالة طوارئ إنسانية في العالم. وتقديم المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ لـ ١٢ مليون شخص مسعى لا يمكن استدامته. ونشيد بجهود وتضامن لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر لاستقبال عدد كبير للغاية من اللاجئين السوريين وبدعم هذه الدول لتلك المجتمعات. ومع ذلك، فإن التأثير المتعدي للنزاع السوري مسألة بالغة الأهمية لا بد من معالجتها بشكل ملح، إذ أنه يحتمل أن يزعزع استقرار تلك البلدان والمنطقة بأسرها. والبيان الرئاسي (S/PRST/2015/10) واضح بشأن تلك المسألة البالغة الأهمية وبشأن ضرورة دعم جهود تلك البلدان الداعمة للاجئين السوريين.

وكما ذكر بالأمس خلال المناقشة الهامة للغاية والحسنة التوقيت بشأن التطرف الجديد والمصحوب بالعنف (انظر S/PV.7432)، فإن النزاعات المسلحة والفقر تحدث آثارا مدمرة على الرفاه النفسي للشباب وهي مراتع خصبة للجماعات المتطرفة التي تمارس العنف لكي تنشر أفكارها للكراهية والتعصب. وتلك المنظمات الإرهابية جيدة التمويل ولديها شبكات متطورة للغاية لتجنيد الرجال والنساء المعرضين للخطر. وأصبحت سوريا ميدان المعركة الرئيسي للإرهابيين من جميع الأنواع، الذين تضفي أساليبهم الهمجية والإجرامية بعدا مروعا على النزاع ولديها إمكانية إعاقة أية تسوية سياسة وعادلة.

وفي المرحلة الحالية للنزاع السوري، وضمن الأشخاص البالغ عددهم ٧,٦ ملايين الذي اضطروا للفرار من ديارهم، بمن فيهم ٣,٩ ملايين شخص فروا إلى بلدان شمال أفريقيا، هناك أشخاص معرضون لخطر بالغ.

في نهاية المطاف، قد يكون العديد منهم عرضة للتجنيد من قبل الشبكات الإرهابية. ويحاول آلاف من هؤلاء اللاجئين الوصول إلى أوروبا، حيث يطلبون اللجوء لبدء حياة جديدة، وهو مسعى ليس دائما من اليسير تحقيقه. وكان العديد من السوريين ضمن من تعرضوا لمأساة يوم الأحد قبالة سواحل ليبيا، مما يضيف بعدا أكثر مأساوية لمحنة السوريين الذين اضطروا للقيام بمغامرة السفر آلاف الكيلومترات بحثاً عن السلام والتحرر من الحرب والعوز، ليواجهوا الموت فحسب في ظروف مروعة بنفس القدر.

إن العنف في سوريا يزداد سوءا؛ ولا يزال هناك ٤٤٠ ألف شخص في المناطق المحاصرة. شهدنا مأساة اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك، حيث حرم السكان من المياه، وكذلك الكهرباء وغيرها من الاحتياجات والخدمات الأساسية. وتبدي الأطراف المتحاربة تجاهلا تاما لحياة الرجال والنساء والأطفال والمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. إن محنة الشعب السوري مأساوية حقا، ويمكن للمجتمع الدولي، وينبغي له، بذل المزيد بتكثيف جهوده الرامية إلى تحقيق وحدة حقيقية للهدف للوساطة في حل سياسي للنزاع السوري. وعلى المجتمع الدولي مسؤولية غير قابلة للتصرف للحيلولة دون استمرار النزاع إلى أجل غير مسمى، وإيجاد طرق محددة لوضع حد لأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، وإطلاق عملية سياسية تقودها سوريا تفضي إلى

انتقال يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري وتمكنه من تحديد مستقبله بشكل مستقل وديمقراطي.

ومن المؤسف أن الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، السيد ستافان دي ميستورا، في التفاوض على وقف أعمال القتال في حلب باءت بالفشل حتى الآن. رفض ممثلو المعارضة الخطة ما لم ترتبط بحل شامل على أساس بيان جنيف المؤرخ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق) ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن المسار السياسي يجب أن تشارك فيه الحكومة والمعارضة، مع مراعاة أن إنهاء معاناة السكان السوريين أمر بالغ الأهمية.

في هذه الاجتماعات، يجب علينا أن نفعل أكثر من مجرد تكرار ما نقوله عن ضرورة إيجاد حل سياسي لهذا النزاع. لقد حان الوقت للعمل بحزم واتساق لنظهر للشعب السوري أن المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، يضع مصالحه العليا فوق كل اعتبار. وكما لاحظت السيدة آموس، من الضرورة القصوى للمجلس اتخاذ تدابير جريئة للنهوض بقضية السلام في سوريا. وفي ذلك الصدد، نأمل أن تستمر مبادرتي القاهرة وموسكو للوساطة في المحادثات بين الأطراف المتنازعة، وسنواصل، جنبا إلى جنب مع المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، ممارسة ما يلزم من ضغط على جميع الأطراف المعنية لإلقاء السلاح وإجراء مناقشات مجدية بشأن مستقبل سوريا.

السيد راميريس كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكركم سيدتي الرئيسة على عقد هذه الجلسة بشأن الجمهورية العربية السورية وتنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بشأن المساعدات الإنسانية. ونقدم تحياتنا إلى السيدة فاليري أموس، وكيلة الأمين العام لتنسيق الشؤون الإنسانية، والسيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؛ والسيدة إيرثارين كازين، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي؛ والسيدة أنجيلينا جولي، المبعوثة الخاصة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وأشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية.

في معرض تناولنا للحالة الإنسانية المأساوية في سوريا، لا يفوتنا الإشارة إلى الأسباب التي أفضت إلى النزاع المسلح وآثاره المدمرة على البلد، لا سيما المدنيون ضحايا العنف الإرهابي. قدم وكلاء القوى الأجنبية، في انتهاك للقانون الدولي، الدعم والتمويل للجماعات المسلحة والإرهابيين للإطاحة بالحكومة الشرعية في سوريا بشكل عنيف، في تجاهل حق ذلك البلد في تقرير المصير، كما أن هذه الأعمال غير القانونية قد عرضت وحدة سوريا وسلامتها الإقليمية وسيادتها واستقلالها السياسي للخطر. إن وجود الجماعات الإرهابية وتعزيزها ليس مجرد مشكلة في سوريا. يؤثر انتشار أعمال هذه المجموعات على البلدان المجاورة، وتهدد بتوسيع نطاق وجودها وسيطرتها على الأقاليم الأخرى.

ترفض فنزويلا الحروب، وانتهاكات حقوق الإنسان، والفظائع التي تنشأ نتيجة التعصب الديني والسياسي والعرقي. وتكرر جمهورية فنزويلا البوليفارية أن الطريقة الوحيدة لإنهاء الأزمة الإنسانية في سوريا هي من خلال حل تفاوضي وسياسي وشامل للنزاع المسلح. وفي ذلك الصدد، نؤيد بقوة الجهود الدبلوماسية التي تبذلها موسكو، المفضية إلى جولة ثانية من المفاوضات فيما بين أطراف النزاع السوري.

كما نؤيد جميع الجهود والمبادرات التي يضطلع بها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، السيد ستافان دي ميستورا، بغية التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وإن كان جزئيا، من أجل تمهيد السبيل أمام المحادثات فيما بين الطرفين، وتخفيف معاناة الشعب السوري. وسيؤدي وقف فوري لإطلاق النار إلى إمكانية معالجة الأزمة الإنسانية والسماح بهدنة من أجل السلام ومن أجل الجهود السياسية. ونحث جميع البلدان

والأطراف الضالعة في النزاع على دعم الجهود الدبلوماسية ومبادرات إجراء الحوار. وينبغي لهذا الجهد أن يشمل جميع الأطراف السورية، ولا سيما حكومة الرئيس بشار الأسد. ونؤكد من جديد التزامنا بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

يقدم التقرير الرابع عشر للأمين العام عن المسألة الإنسانية في سوريا (S/2015/264) لمحة بالغة الأهمية عن عن الحالة. ربما لا توجد طريقة لوصف معاناة الشعب السوري. ما يحدث في هذا البلد الشقيق لا شك مأساة. إنه شعب سقط شهيدا لفظائع الحرب. ويدين بلدنا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكب هناك. إننا نرفض العنف الطائفي والوحشية التي ترتكبها الجماعات الإرهابية ضد المدنيين في حملتها الإرهابية وجرائمها في الأراضي التي تسيطر عليها. ومثال على هذا هو الممارسات الوحشية لتنظيم داعش في قطع رؤوس الذين يعتبرونهم أعداء لعقيدتهم.

وبالنظر إلى التحديات الناجمة عن هذا النزاع الذي طال أمده، نقدر عمل الوكالات الإنسانية والعاملين في مجال الإنقاذ وفي المجال الطبي، ونرفض وقوعهم ضحايا للعنف. لا يمكن أن يكونوا أهدافا عسكرية. ونشجع المجتمع الدولي على تعزيز جميع الجهود الرامية إلى وقف الهجمات على الموظفين الطبيين. كما نقدر ونشيد بالأعمال والجهود التي تضطلع بها بلدان الجوار لاستضافة اللاجئين السوريين. ونحث المجتمع الدولي على دعم تلك الجهود. ونشعر بقلق بالغ من المعلومات الواردة في التقرير بشأن تجنيد الأطفال من قبل الجماعات الإرهابية، لا سيما تنظيم داعش، الذي فتح مدرسة لما يسمى بأشبال الخلافة لتلقين وتدريب الأطفال والشباب للانضمام إلى المجهود الحربي.

وعلى النحو المبين في التقرير، فإن عدد المدنيين المحاصرين يبعث على القلق حقا. هناك حوالي ٤٤٠ ٠٠٠ شخص في هذه الحالة، وهو أمر غير مقبول. وإضافة إلى ذلك، يعاني اللاجئون المتبقون في مخيم اليرموك حاليا من آثار التحالف الاستراتيجي بين جبهة النصرة، وتنظيم داعش وما يرتبط به من جماعات، الذين يعملون معا في إطار ما يسمى الجماعات المسلحة من غير الدول.

ويتبين بوضوح ضعف تنفيذ التدابير المعتمدة لرصد وجود الإرهابيين الدوليين في الشرق الأوسط، ولا سيما في سورية، في آخر تقرير (S/2014/815، المرفق) لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، والذي قُدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات. ويشير التقرير إلى أن أكثر من ٢٥ ٠٠٠ من المقاتلين الأجانب من أكثر من ١٠٠ بلد عبروا الحدود من البلدان المجاورة. ويشير التقرير أيضا إلى عدم التزام تلك البلدان التي أصبحت جسورا للإرهاب بوقف تدفق المتطرفين المسلحين. ونتيجة لذلك، أصبح الآن من اللازم منع ومكافحة وجود الإرهابيين الأجانب بغية وقاية سورية وغيرها من بلدان منطقة الشرق الأوسط وخارجها من الوقوع ضحايا لأعمال الإرهابيين الإجرامية التي تقوم على الكراهية العرقية والدينية.

ونود أن نعرب عن امتناننا على البيانات الواردة في التقرير والتي تشير إلى القصف الذي يضطلع به التحالف المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية في سورية. وللأسف، لم ترد تلك المعلومات في التقارير السابقة. بيد أن الأمر الذي يستدعي الانتباه بشكل لافت هو أن القيادة المركزية المسؤولة عن هذه الهجمات ما برحت تشكك في مصداقية المصادر العامة التي تشجب وقوع خسائر في صفوف المدنيين في أعمال القصف

هذه. وتلك مسألة يجب توضيحها، بما أن تلك المصادر العامة هي المصادر الرئيسية للتقارير التي يعدها الأمين العام.

كما نؤكد أن الأزمة الإنسانية في سورية يجب ألا تُستخدم لتعزيز المصالح السياسية لبلدان ثالثة. إن الحالة في سورية مأساة، وينبغي أن تُفهم على هذا النحو من قبل مختلف الجهات الفاعلة التي تؤجج النزاع وتسعى لاستمراره. ويتمثل العامل الرئيسي الذي أدى إلى تفاقم حالة الحرب وعمق هوتها في أن الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة وداعش وجبهة النصرة والمجموعات المرتبطة بهما، استولت على القيادة العسكرية والسياسية للنزاع بمساعدة أطراف خارجية ومعاونتها اللوجستية بالرغم من أن الكثيرين يودون تجاهل تلك الحقيقة. ونسأل مرة أخرى: إلى أي حد سيظل الشعب السوري يعاني؟ وكم من الرجال والشباب والنساء والأطفال يجب أن يفقدوا حياتهم؟ وكم شخص آخر يجب أن يُستشهد على يد الإرهابيين حتى يفهم أولئك الذين يؤثرون في الأطراف المتنازعة الحاجة الملحة للعمل على نحو حاسم من أجل إيجاد حل سياسي لهذه المأساة، حل يجب أن يشمل جميع الأطراف؟

وفي الختام، على الأمم المتحدة ومجلس الأمن واجب أخلاقي للعمل بنزاهة وحزم للسعي إلى إيجاد حل سياسي لإنهاء الحرب. وبخلاف ذلك، سيلومنا التاريخ على ما يحدث للشعب السوري اليوم.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود في البداية أن نشكر جميع الذين أدلوا بإحاطات إعلامية اليوم على بياناتهم الموضوعية والمؤثرة. بيد أننا، حقيقة، مندهشين قليلاً من أن الإحاطات الإعلامية التي قدمها كبار مسؤولي الأمم المتحدة لم تشر إلى مسألة الإرهاب إلا بشكل عابر. وفي الآونة الأخيرة، ما فتئ المجلس يولي اهتماما متزايدا للموضوع، وكنا نتوقع ذلك من مسؤولي الأمم المتحدة كذلك.

تسبب النزاع المسلح المستمر منذ أربع سنوات في سورية في معاناة لا توصف للشعب السوري وأصبح سببا في كارثة إنسانية. ونحن نقدر تقديرا عاليا الخطوات التي اتخذها المجتمع الإنساني الدولي بغية التخفيف من المعاناة. وتواجه الحكومة السورية مهمة صعبة متمثلة في توفير مساعدة إنسانية واسعة النطاق للسكان في الأراضي التي تسيطر عليها. والبلدان المجاورة لسورية – لبنان وتركيا والأردن – تستضيف أكبر عدد من اللاجئين وتوفر لهم احتياجاتهم. وتقدم روسيا المساعدة الإنسانية للشعب السوري على أساس ثنائي. ونولي أولوية كبيرة للقضايا الإنسانية في سورية، سواء داخل مجلس الأمن أو على أرض الواقع، حيث أن السفارة الروسية في دمشق على اتصال يومي بوكالات الأمم المتحدة الإنسانية، وكذلك بالحكومة السورية.

والدعم المقدم من الجهات المانحة لخطة الاستجابة الإنسانية قيم للغاية. كما نشيد إشادة واجبة بحكومة الكويت لاستضافة مؤتمر المانحين، الذي، للأسف لم يتم توجيه الدعوة لممثلي لحكومة السورية لحضوره، برغم أن حكومة الجمهورية العربية السورية نفسها هي التي تقدم ثلاثة أرباع المساعدة الإنسانية لتلبية احتياجات سكان البلد. ونلاحظ أن الحكومة السورية قد اتخذت في الآونة الأخيرة عددا من الخطوات الإضافية في المجال الإنساني. وتلقت الأمم المتحدة ”الضوء الأخضر“ لتقديم المساعدة الإنسانية لمعظم المواقع البالغ عددها ٣٣ موقعا التي طلبتها الأمم المتحدة، باستثناء ثمانية مواقع. ولأسباب أمنية، لا يرغب موظفو الأمم المتحدة في إرسال قوافل إلى خمسة مواقع من الثمانية. وفي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، لا يوجد نقص كبير في المواد الأساسية، وتقوم المؤسسات الطبية بوظيفتها. أما في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، فقد أسفر نقص المساعدة اللازمة لتوفير الخدمات الأساسية للسكان عن جميع العواقب الضارة التي تلت ذلك.

ولا يقل أهمية عن ذلك على صعيد المسألة الإنسانية في سورية النهج الموحد لمجلس الأمن، الذي أظهره اعتماد القرارات والبيانات بالإجماع، بما في ذلك البيان الرئاسي الذي صدر اليوم (S/PRST/2015/10). ومن المؤشرات الهامة على تلك الوحدة اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) في العام الماضي بشأن إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى السوريين المحتاجين إليها من خلال المعابر الحدودية مع تركيا والأردن. وللأسف، فإن تقديم المساعدة الإنسانية من خلال تلك المعابر لا يزال مشكلة كبيرة، ويعزى ذلك جزئيا إلى أهواء الإرهابيين. وندعو الجهات الفاعلة الإنسانية إلى تحسين تنسيق المساعدات الإنسانية مع دمشق.

يمكن أن يرى أي مراقب محايد بوضوح أن الإرهاب اليوم هو المسألة الأساسية والتهديد الرئيسي في سورية. فالإرهاب هو الذي يفرض أشد المعاناة على الشعب في سورية. وموقف المجتمع الدولي فيما يتعلق بالإرهابيين منصوص عليه في القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥). ويشن الإرهابيون، وفقا لما ذكره الأمين العام، حربا على قيم الأمم المتحدة ودولها الأعضاء. ويجد مئات الآلاف من الأشخاص أنفسهم بشكل تعسفي في القبضة الوحشية لما تُسمى بالخلافة، وتُقطع عنهم المساعدات الإنسانية. وفي تلك الأراضي، من المستحيل تقييم الاحتياجات الإنسانية حقا. ويُلاحظ وجود أبغض الجماعات الإرهابية، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة، في جميع المناطق تقريبا – في الرقة ودير الزور وجنوب الحسكة وفي ضواحي حلب وإدلب والغوطة الشرقية. وفي الآونة الأخيرة، أدى وصول جبهة النصرة إلى درعا إلى تشريد ٠٠٠ ٦٠ شخص داخليا وإلى تشريد ٠٠٠ ٧٧ آخرين في إدلب. وتعكف الجماعات الإرهابية، في محاولة لبسط نفوذها، على إقامة تحالفات.

ويشكل هذا اتجاها خطيرا. ومما يثير القلق بشكل خاص محاولة الإرهابيين التدخل في الصراع الفلسطيني، وخاصة، بالسيطرة على مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في سورية. وندعو جميع الأطراف إلى كفالة أمن المدنيين. وندعم مكافحة تنظيم داعش وكذلك مكافحة الجماعات الإرهابية الأخرى. والقضاء نهائيا على المقاتلين الجهاديين في سورية وحده سيسمح بعودة الأوضاع الطبيعية للبلد. ونعتقد أن اتجاه الأحداث في سورية يتطلب اتخاذ تدابير طارئة كفيلة بحماية البلد من العدوان الإرهابي واستعادة وحدته. وما فتئت روسيا تدعو، منذ البداية، إلى تنفيذ اتفاقات هدنة أو ترتيبات تجميد للقتال على الصعيد المحلي في سورية. ونحن مقتنعون بأن فعالية الأعمال الإنسانية بما في ذلك تلك المتمشية مع قرارات مجلس الأمن، لن تكون ممكنة إلا من خلال هدنة. وندعو الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية إلى المشاركة بنشاط أكبر في التوصل إلى اتفاقات محلية وبذل المزيد من الجهود من أجل إعادة بناء البنية التحتية المدمرة واستعادة مظاهر الحياة الطبيعية في المناطق السكنية.

وفي الختام، أود أن ننظر في الأسباب الجذرية للمشكلة. ونحن نتفق تماما مع الذين يرون أن الأزمة السورية قد تجاوزت كل الحدود التي يمكن تخيلها أو حتى التي لا يمكن تصورها. وعلى المجتمع الدولي أن يتكاتف حقا من أجل حل الأزمة. ولكن في الوقت الراهن، لا يبدو أن هناك شعور بالحاجة الملحة للقيام بالمهمة المشتركة بين الجميع. فالبعض يبدو أنه يخطط لتنفيذ برامج في السنوات المقبلة لتسليح وتدريب ما يسمى بالمعارضة المعتدلة. بيد أنه، بالنظر إلى المعلومات الحالية، ليس هناك أي معارضة معتدلة. فقد سيطر تنظيم داعش والقاعدة على مناطق كثيرة جدا في سورية بما لا يسمح بالقيام بذلك. وفيما يتعلق بأي نزاع، هناك حلان، حل عسكري وآخر سياسي. والمحاولات الرامية إلى إيجاد حل عسكري في غياب

حق النقض في مجلس الأمن كان أمرا رأيناه في ليبيا في عام ٢٠١١.

ونتيجة لذلك، فإن البلد تسقط كالسقوط المظلي الحر متسببة في موجات من الصدمات في جميع أنحاء منطقة الساحل وشمال أفريقيا – والآن تصل حتى إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط على السواء.

ويستمر اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية في سورية، ولكن الافتقار للاتساق نظرا إلى أن الكثير من الأطراف الفاعلة لديها أولويات تستند إلى برامجها السياسية. ومؤتمر جنيف الثاني الذي عقد بصعوبة كبيرة، تم إيقافه بعد جولتي محادثات قصيرتين فقط بين الحكومة والمعارضة. لماذ؟ لأن المعارضة ومؤيديها لم يكونوا راضين عن إصرار الحكومة السورية على أولوية المكافحة المشتركة للمنظمات الإرهابية. ولئن كان هذا الموقف الذي اتخذته المعارضة يبدو غريبا في ذلك الحين، فإنه يبدو اليوم سخيفا تماما حيث إن العالم بأسره يعرف عن جنون تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

لقد سعت الدبلوماسية الروسية خلال جميع مراحل الأزمة السورية للتوصل إلى وقف العنف عن طريق الحوار مع الحكومة والمعارضة. واجتمعنا مرتين في موسكو مع الحكومة وجماعات معارضة مختلفة. وللأسف، لم تشمل تلك الاجتماعات مشاركة منظمة المعارضة التي أنشأها وتدعمها بعض الجهات الدولية الفاعلة. ولكن يبدو أن ذلك الوقت في الواقع هو الوقت الذي كان يمكن، بل كان ينبغي، للمجتمع الدولي أن يثبت وحدته في العملية السياسية.

ولكننا لن نفقد الأمل. فالأمل الذي يحدونا الآن يتعلق بسياق جنيف، كما خطط المبعوث الخاص للأمين العام دي ميستورا. ونحن نمنحه كل الدعم الممكن في هذا الصدد.

ويحدونا الأمل في أن أعضاء المجتمع الدولي الآخرين من ذوي الضمير سيحذون الحذو نفسه.

ونظرا لأننا نناقش اليوم المشاكل الإنسانية، نود أن نعرب عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في بلد آخر، ألا وهو اليمن. فالصراع هناك قد يصبح على غرار الصراع السوري. وعلى مدى الشهر الماضي، تدهورت الحالة في اليمن إلى حد كبير. ووفقا للأمم المتحدة، هناك مسائل خطيرة فيما يتعلق بتوفير المياه والأغذية والطاقة للسكان. والعديد من البيوت والمدارس والمرافق الطبية قد تم تدميرها. ومليونا طفل غير ملتحقين بالمدارس. وما يقرب من ١ ٠٠٠ مدني قتلوا، بمن فيهم ١١٥ طفلا. وأود أن أغتنم الفرصة التي أتاحتها السيدة أموس والسيدة كازين لأطلب إجراء تقييم للحالة الإنسانية في اليمن.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (سورية): شكراً السيدة الرئيس. إن المشهد الإنساني قاس ومؤذ لمشاعر السوريين أينما كانوا. ولكن المشهد السياسي أكثر قسوة وخطورة وإيذاءً لمشاعر السوريين. وهذ المشهد السياسي يعذب السوريين كلهم، ويطيل أمد معاناتهم. إن البيان الرئاسي (S/PRST/2015/10) الذي تلته الرئاسة يؤكد في فقرته الثانية:

> ”يؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه القوي بسيادة سورية وسائر الدول المتأثرة بالنزاع السوري، كما يؤكد التزامه باستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، [ويلتزم أيضا] بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.“

إن كل ما قيل من كلام نبيل في هذه الفقرة يتم انتهاكه على مدار الساعة من دول أعضاء في مجلس الأمن وافق سفراؤها على هذا البيان. كثير مما قيل اليوم مهم، وقد سبق

وأن سمعناه قبل اتخاذ مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١) الخاص بليبيا، وهو الباب الذي تذكرون جميعا أنه قد فتح أمام تفتيت الدولة وتدميرها وتحويل ليبيا إلى دولة فاشلة، وتسليم مقدراتها إلى زمر ومجموعات وعصابات إرهابية نشرت الإرهاب في عموم أفريقيا وإلى سورية والعراقولبنان ومصر؛ علاوة على أن ليبيا قد أصبحت المركز الرئيسي لعصابات الاتجار بالبشر والتي تحدث عنها البعض متألما وهو على حق من أنها قد أودت بحياة الآلاف من الشباب الأبرياء في لجج مياه البحر الأبيض المتوسط.

إذا، المشكلة الرئيسية التي أمامنا اليوم هي توظيف البعض للمشهد الإنساني المؤلم توظيفا سيئا لخدمة أجندات تدخلية في الشأن الداخلي السوري. وسأشرح ذلك بالتفصيل في بياني. لكن قبل أن أفعل ذلك، إريد أن أعرض على عنايتكم جميعا الجزء الثاني من كتاب سبق وأن قدمت الجزء الأول منه قبل أشهر لعنايتكم أيضا وكان يتضمن أسماء وصور لآلاف الإرهابيين الأجانب الذين قتلوا على يد الجيش العربي السوري داخل سورية. واليوم، هذا هو الجزء الثاني.وهو يضم آلاف الأسماء من إرهابيين قدموا من معظم دول العالم بما فيها جميع دول أعضاء مجلس الأمن باستثناء أنغولا وفنزويلا. هؤلاء معارضة سورية معتدلة.

لنتخيل أن تنظيم داعش أو جبهة النصرة أو أي تنظيم إرهابي حر آخر قد اقتحم إحدى مدن الدول التي يحلو لها أن تصف المجموعات الإرهابية في سورية بأنها معارضة سورية مسلحة معتدلة، وعاثوا خرابا وقتلا وتدميرا فيها، فماذا ستكون عندها ردة فعل هذه الدول؟ كيف ستتعامل مع هذا الوضع المعتدل؟ هل سترميهم بباقات الزهور وأطايب العطور؟ هل ستقدم لهم المساعدات الإنسانية والعلاج الطبي؟ وهل ستقبل أصلا بتسميتهم مثلا معارضة أمريكية أو بريطانية أو فرنسية أو تركية مسلحة معتدلة؟ بالطبع لا. والمفارقة المخجلة هنا أن هذه الدول نفسها تقيم الدنيا ولا تقعدها إذا اكتشفت بأن هناك إرهابيا واحدا على أراضيها. وقد وصل بها الأمر إلى استخدام القوة العسكرية على أراضي الغير التي تقع على بعد آلاف الأميال بحجة حماية أمنها الوطني من خطر الإرهاب. ولكنها في نفس الوقت تنكر علينا كسوريين حقنا وواجبنا في محاربة ذات الإرهاب الذي يستهدف شعبنا على أرضنا نحن وضمن حدودنا نحن، وليس في أي مكان آخر يبعد عن بلادي آلاف الأميال. وما يزيد الطين بلة، كما يقال، أن الإرهابي الذي نستهدفه فوق ترابنا الوطني يصبح فجأة بنظرهم مدنيا بريئا تلقى فوق رأسه البراميل المتفجرة. كما يصبح الإرهاب الأجنبي العابر للحدود والمدان بقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤). يصبح هذا الإرهاب الأجنبي العابر للحدود بقدرة قادر نتيجة للأزمة في سورية وليس سببا لها. لا بل وصل الأمر اليوم بإحدى المتكلمات الزميلات إلى توصيف الوضع في سورية بشكل عبثي وغير ناضج سياسيا بالقول أن الحكومة وداعش صنوان وتستهدفان المدنيين.

ويبدو أنه من الضروري في هذا الصدد تذكير الزميلة بأن طائرات بلادها الحربية قد قصفت مركزا للأطفال الصم والبكم في مدنية الرقة، فدمرته وقتلت العشرات من نزلائه الأطفال الأبرياء، وكان ذلك تحت ذريعة محاربة داعش بموجب خطة زمنية مفتوحة الآجال كما تعرفون. وقال متحدث أخر، زميل أيضا، أن ”الحل السياسي في سوريا يجب أن يكون بدون الرئيس بشار الأسد“، ولكنه استدرك قائلا بأن بلاده تدعم مهمة دي ميستورا. إن هذا التناقض العجيب يشرح، بحد ذاته، عدم فهم مدلول الكلام السياسي الذي قيل والقراءة البدائية للمتحدث للمشهد السياسي السائد في سوريا، علاوة على خروجه على أحكام الميثاق الذي يحظر على الدول الأعضاء التدخل في شؤون الدول الأخرى.

هل هناك من يمكن له أن يشرح لنا ما علاقة الأزمة في سوريا بتواجد عشرات آلاف المتطرفين والإرهابيين الأجانب على أرضنا، قادمين عبر الحدود الدولية والمطارات العالمية ومعهم تأشيرات دخول رسمية إلى العشرات من الدول في طريقهم من أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى بلادي، بتيسير مخابراتي كامل من دولٍ باتت معروفة بعضها أعضاء في هذا المجلس؟ وهذا بشهادة تقرير فريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات التابع لمجلس الأمن (S/٢٠١٤/٨١٥) حول ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب؟ يعني هذا الكلام هو كلامكم أنتم.... هل يمكن أن تشرحوا لنا ما علاقة الأزمة في سوريا بتهريب مختلف أنواع السلاح من ليبيا ولبنان وتركيا ودول أخرى مجاورة إلى سوريا وذلك في مراحل مبكرة من الأزمة؟! وهل هناك علاقة للأزمة في سوريا بالفتاوى الجاهلية التي صدرت في السعودية وقطر وغيرهما حول ''الجهاد'' و ''جهاد النكاح'' و ''قتال الكفار'' في سوريا وذبح ما يسمى بـ ''الأقليات''؟

لا يمكن الحديث عن إنهاء أوجاع وآلام السوريين في الداخل والخارج، وعن إنهاء الأزمة الإنسانية في سوريا في ظل السكوت عن استمرار بعض الدول في استخدام أراضيها مقرا وممرا للإرهابيين القادمين إلى سوريا. لا يمكن إنهاء الأزمة الإنسانية في ظل استمرار البعض في استخدام الإرهاب كأداة لتنفيذ أجنداته السياسية الخاصة، كما أنه من البديهي أن إنهاء هذه الأزمة لن يتمّ مادام البعض غير مؤمنٍ بأن الحلّ يأتي عبر الحوار الوطني السوري – السوري بقيادة سورية ودون أي تدخل خارجي. لقد أفشل رعاة المجموعات الارهابية مؤتمر جنيف ٢، وسعوا إلى إفشال لقاء موسكو الأول ثم لقاء موسكو الثاني، وأفشلوا، لا بل أفشلوا مؤخرا، حتى مقترح المبعوث الخاص، السيد دي ميستورا، للتجميد في مدينة حلب، علما بأن الحكومة السورية قد وافقت على مقترح السيد دي ميستورا وتعاملت معه بإيجابية تامة أملة بأن يسهم ذلك في تحسين الوضع الإنساني في مدينة حلب. وأخيرا وليس آخرا، هل يستقيم الحرص على تحسين الوضع الإنساني مع استمرار دول بعينها في فرض إجراءات قسرية غير شرعية على الشعب السوري؟ وهل يستقيم هذا الحرص، أيضاً، مع تفضيل بعض الدول دعم الإرهاب ''المعتدل'' بكل سخاء على تمويل خطة الاستجابة الإنسانية التي لم تزد نسبة تمويلها للعام ٢٠١٥ عن ١٦ في المائة؟

يصرّ بعض الزملاء في هذه القاعة على الاستمرار بالادعاء بأن الحكومة السورية تحاصر بعض المناطق وتمنع دخول المساعدات إلى المدنيين المتواجدين بداخلها. ولكن هذا الادعاء ساذج وتضليلي في آن معا؛ فهذه المناطق كانت أساسا مناطق آمنة ومستقرة وليس فيها أي أزمة إنسانية أو غير إنسانية إلى أن دخلتها المجموعات الإرهابية ''المعتدلة'' واتخذت من مدنييها دروعا بشرية ومنعت دخول المساعدات الإنسانية إليها أو استولت على هذه المساعدات، فأصبحت هذه المناطق بذلك محاصرة من الداخل، وليس من الخارج، من قبل تلك المجموعات الارهابية ''المعتدلة''، بما في ذلك ''داعش'' و ''جبهة النصرة''. وإزاء هذا الوضع كان لا بدّ للحكومة السورية، انطلاقا من واجباها تجاه مواطنيها وكأي حكومة مسؤولة في هذا العالم، من محاربة تلك المجموعات الإرهابية والعمل على منع تمددها إلى مناطق مدنية آمنة جديدة، وبالتالي منعها من خلق المزيد من الأزمات الإنسانية هناك. وليس أدلّ على صحة ما دأبنا على نقله إلى عناية مجلسكم حول هذه المسألة، مما حدث في مخيم اليرموك مؤخرا، هذا المخيم الذي طالما اهم البعض الحكومة السورية بمحاصرته. كيف يمكن لهذا المخيم أن يكون محاصرا من قبل الحكومة في ظل تمكّن ''داعش'' من الدخول إليه بمساعدة ''جبهة النصرة'' المتواجدة أصلا داخل المخيم نفسه؟ بمعنى إذا كان

المخيم محاصرا من الحكومة السورية أو الجيش السوري، كيف استطاعت داعش وجبهة النصرة الدخول على هذا المخيم؟ هل هناك من يستطيع الإجابة عن هذا السؤال ممن يتهمون الحكومة بمحاصرة المخيم؟ وهل هناك من يستطيع تفسير استمرار دخول وخروج المجموعات الإرهابية والأسلحة إلى تلك المناطق المسماة الـ ”محاصرة من قبل الحكومة“، بما في ذلك مخيم اليرموك؟ هل هناك من يستطيع أن يبرر لنا لماذا نزح وما زال يترح المدنيون من داخل تلك المناطق التي قيل أنها محاصرة إلى حيث تتواجد الحكومة السورية بحثا عن الأمان لدى الحكومة السورية بالذات؟ بمعنى إذا كانت الحكومة السورية هي التي تقصف هؤلاء، فلماذا يلجؤون إلى الحكومة السورية هربا من الإرهابيين داخل المخيم؟ أود أيها السيدات والسادة في هذه المناسبة أن أشرح لمن يشوّه حقيقة المشهد الجاري في مخيم اليرموك، ويضلل الحاضرين بسمومه التحريضية لشيطنة الحكومة السورية، ما يلي: كان يوجد في مخيم اليرموك قبل الأزمة، أي قبل العام ٢٠١١، حوالي ٥٠٠٠٠٠ نسمة، منهم ٢٠٠٠٠٠ لاجئ فلسطيني بسبب العدوان الإسرائيلي على أراضيهم وطردهم من أرضهم في فلسطين، والباقون من السوريين. أي أن عدد السوريين في المخيم أكبر من عدد اللاجئين الفلسطينيين فيه. وساعدت الحكومة السورية كل سكان المخيم على الخروج الآمن منه بعد اقتحامه من قبل الإرهابيين، وأمّنت لهم المأوى ومتطلبات الحياة الأساسية. الحكومة السورية وليس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وليس السيدة آموس، هي التي أمّنت لـ ٥٠٠ ٠٠٠ إنسان كانوا داخل مخيم اليرموك الحياة الكريمة. أما اليوم فلم يبق في المخيم سوى ١ ٠٠٠ شخص فقط، وليس ١٨ ٠٠٠ ألف شخص كما قيل. ١ ٠٠٠ شخص ليس بينهم أي طفل أو امرأة، إرهابيون وبعض المدنيين الذكور فقط، عددهم أقل من ١ ٠٠٠ شخص موجودين في المخيم اليوم، في هذه اللحظة التي أتحدث فيها.

لقد استقبلت سورية لاجئين بالملايين من العديد من الدول المجاورة، لن أذكرها لأن هذا ليس منة لأحد، إلا أنها لم تستخدم محنة هؤلاء الإخوة اللاجئين للابتزازين السياسي والمالي ولم تُقم لهم مخيمات على الحدود، وهذا ما تشهد عليه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون للاجئين نفسها ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أيضاً، ولكن يبدو أن البعض لم يستفد للأسف من هذه التجربة السورية النبيلة، لا بل بالعكس كان هناك من يسعى منذ بداية الأزمة إلى خلق أزمة نزوح ولجوء في سورية، بهدف استخدام ذلك كورقة ضغط سياسي وابتزاز مالي وتبرير المخططات التدخلية.

وقد أسلفت بأن اقتحام المجموعات الإرهابية المسلحة للأحياء الآمنة هو الذي دفع سكان هذه المناطق إلى مغادرة بيوتهم، والتحول إلى نازحين داخليين أو لاجئين في الخارج، في مخيمات نصبت لهم مسبقاً على أراضي دول مجاورة، أقول مسبقا لأنه لدينا شواهد وأدلة على هذا الكلام، وآخر هذه الشواهد هو كتاب فرنسي صدر مؤخرا عن سفير فرنسي سابق بعنوان: ”عاصفة على الشرق الأوسط الكبير“، ذكر فيه أنه قد زار كردستان العراق في عام ٢٠٠٩، فشاهد عمليات بناء مخيمات كبيرة هناك، وعندما سأل: لماذا بناء هذه المخيمات؟ قالوا له هذه المخيمات هي للاجئين السوريين الذي سيأتون لاحقا إلى كردستان. ولم يكن هناك أزمة سورية، ولم يكن هناك ربيع عربي، ولم يكن هناك أي شيء على الإطلاق في عام ٢٠٠٩.

إن حالات اللجوء والتروح لم تنشأ إلا في المناطق التي دخلها الإرهابيون، كما حدث في إدلب مؤخرا وقبلها في حلب وعدد من المدن الأخرى. وبالتالي، فإن أنجع وسيلة لمساعدة اللاجئين والنازحين السوريين هي تمكينهم من العودة إلى وطنهم عبر معالجة علة لجوئهم ونزوحهم، إلا أن

هذه المعالجة تتطلب التنفيذ الجدي والحقيقي لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وعلى رأسها القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، وهذا الأمر يستدعي بدوره توفر إرادة سياسية حقيقية لدى بعض الدول النافذة في مجلس الأمن لإلزام حكومات دول مثل السعودية وقطر وتركيا وغيرها بوقف دعمها للإرهابيين بالمال والسلاح والتدريب والتسهيلات اللوجستية. أليس من الأجدى أن يتم صرف أموال خطة الاستجابة على إعادة المهجرين السوريين إلى وطنهم بدلاً من إدامة هذه المسألة؟

أعيد التأكيد على أن الحكومة السورية ملتزمة بواجباتها ومسؤولياتها في تخفيف العبء الإنساني عن شعبها، كما نعبر عن استعدادنا لاتخاذ كل ما يلزم من إجراءات وطنية في سبيل تحقيق ذلك. وفي هذا الصدد، نشير إلى أننا سنتابع التعاون مع الأمم المتحدة وتسهيل مهامها، ولكن هذا التعاون ليس طريقا باتجاه واحد، بل على الأمم المتحدة في المقابل أن تلتزم بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية، بموجب قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، وأن تتعاون مع الحكومة السورية وتنسق وتتحاور معها في مختلف القضايا الإنسانية، بدلاً من اللجوء إلى التشكيك والتحريض والانتقاد، الذي لا يؤتي أكله. فالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لم تنجح في تقديم مساعدات إنسانية إلى ملايين السوريين شهرياً إلا بفضل التعاون والتسهيلات الحكومية السورية.

أخيرا، لم أسمع أي تعليق أو انتقاد من أحد للعلاقة القائمة بين إسرائيل وجبهة النصرة ولواء اليرموك، في منطقة فصل القوات في الجولان السوري المحتل، ولم أسمع أي تعليق أو انتقاد للعلاقة القائمة بين تركيا والإرهابيين، لا سيما أن رئيس إحدى العصابات الإرهابية في ضواحي دمشق في مدينة تدعى دوما، ذكرها إحدى الزميلات، يقوم الآن بزيارة سرية إلى تركيا ويجتمع مع أجهزة الاستخبارات التركية كي ينفذ مزيدا من العمليات الإرهابية في دمشق. بالمناسبة، هذا الرجل هو المسؤول عن قتل وسفك دماء العشرات من سكان دمشق عبر إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون على المدنيين الأبرياء.

لم أسمع أي تعليق أو انتقاد أو مجرد تصريح من مجلس الأمن قبل يومين حول الوقاحة السعودية بتهديد بلدي علنا في هذا المجلس (انظر S/PV.7430) ونية حكام السعودية تكرار حماقتهم في اليمن في بلادي. لم أسمع أحدا يتحدث عن ذلك أو يوقف هذا السفير عند حده، بحكم تجاوزه لأحكام الميثاق. ولم أسمع وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية تتحدث عن البراميل المتفجرة في اليمن. ولماذا يجب أن يموت اليمني ببراميل متفجرة سعودية؟ ولماذا تسكت وكيلة الأمين العام عن قتل اليمنيين؟ أنا لا أقارن لأنه لا يوجد شيء في اللغة العسكرية اسمه براميل متفجرة، في شيء اسمه صواريخ كروز تقتل العشرات والمئات والألوف من المدنيين الأبرياء.

أخيرا وليس آخرا، أريد أن أذكر بفضيحة تسريب التسجيل الصوتي الذي تم في مكتب وزير خارجية تركيا الذي أصبح الآن رئيسا للحكومة، بحضور رئيس الاستخبارات التركية وقائد الأركان في الجيش التركي، حيث تدارسوا جميعا خطة تقوم على تكليف بعض عملاء الحكومة التركية في الداخل السوري بإطلاق قذيفتين على قبر سليمان شاه داخل سورية لإيجاد المبرر لتركيا كي تشن عدواناً على سورية. ثم أين تنفيذ الحكومة التركية، وغيرها من دول الجوار، حول تجريم من يدعم ويسهل انتقال المسلحين الإرهابيين الأجانب إلى بلادي، سورية؟ هل يعقل أن تتمتع تركيا بصمت المجلس لمجرد أنها تطبق سياسات حلف الناتو؟

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان): لما كانت هذه الجلسة مخصصة للتداعيات الإنسانية للأزمة السورية، اسمحي لي أولا أن أتوجه بأصدق التعازي إلى أهالي كل الضحايا، ولا سيما السوريين

الذين قضوا نحبهم في البحر الأبيض المتوسط خلال الأسبوع الماضي، هربا من العنف وهربا من اليأس وبحثا عن الأمن والحياة الكريمة لأطفالهم.

(تكلم بالإنكليزية)

تمنينا مثل السيدة أنجلينا جولي بيت، لو تمكن اللاجئون الذين تحدثت إليهم في المنطقة من الحضور معنا اليوم لسرد قصصهم. ولكن اسمحوا لي أن أشكر كل الذين قدموا إحاطات إعلامية على حديثهم بصدق وإقناع بالنيابة عنهم. ولنأمل أن يكون لرسائلهم صدى في القاعة وأن يتم اتخاذ إجراءات بشأنها على وجه السرعة.

وفي شباط/فبراير الماضي، وبينما كنا نقترب من الذكرى السنوية الرابعة لنشوب الأزمة في سورية، خاطبت المجلس (انظر S/PV.7394) وأعربت عن خيبة أملنا إزاء فشله المستمر في تيسير إيجاد حل سياسي من شأنه وضع حد لحلقة العنف المأساوية التي عصفت بالبلد على مدار أربع سنوات متتالية، مُتسببة في مقتل أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ شخص وجرح آخرين كثيرين وتدمير الكثير من أقدم المراكز الحضرية في تاريخ البشرية وترك ندوب في النسيج المجتمعي للبلد لأجيال قادمة.

وبعد ذلك بشهرين، نعود إلى نفس القاعة لمناقشة نفس المسألة في غياب أي آفاق واقعية لإنهاء الأزمة التي يبدو أنها تتصاعد بدلا من أن تخف حدتها، حيث امتدت إلى مناطق جديدة داخل البلد لتؤثر على حياة المزيد من المدنيين، بما في ذلك اللاجئون الفلسطينيون في مخيم اليرموك. وعلاوة على ذلك، فإن الأزمة في سورية تسهم بشكل مباشر و/أو غير مباشر في تصعيد الخطاب والعنف الطائفيين وكذلك من جانب المتطرفين في المنطقة، لتضيف بذلك تعقيدا غير مرغوب فيه إلى المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتعددة مما يثير أزمات أخرى عديدة.

والأثر الإنساني للأزمة آخذ في الازدياد. واليوم، هناك أكثر من ٧,٦ مليون سوري مشرد داخليا؛ وهناك ٣,٩ مليون لاجئ في البلدان المجاورة. ولبنان، وهو أصغر بلد في المنطقة، يستضيف وحده أكثر من ١,٢ مليون لاجئ سوري مسجل – ناهيك عن اللاجئين غير المسجلين، والذين لا يمكننا إحصاء عددهم، و ٠٠٠ ٣٥٠ لاجئ فلسطيني، بما في ذلك ٠٠٠ ٤٥ لاجئ فلسطيني قدموا من سورية وهو ما يمثل حوالي ثلث مجموع سكان بلدي. ولإيضاح حجم هذا التأثير الديمغرافي الذي لم يسبق له مثيل، سأقتبس تغريدة نشرتها السفيرة أنجلينا أيخهورست، رئيسة وفد الاتحاد الأوروبي في لبنان، على موقع تويتر. فقد قالت:

> ”في عام ٢٠١٣-٢٠١٤ أقر الاتحاد الأوروبي بوجود ٢٦٣ ١١٦ لاجئا من سورية. وسجلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان أكثر من مليون لاجئ، وهو ما يعادل عشرة أضعاف العدد بالنسبة لبلد أصغر ٤٠٠ مرة“.

وفي لبنان، كان للأزمة تأثير مدمر على الأمن والتنمية والنشاط الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والبيئة، حيث أنها تُحمل نظم الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم ومرافق الإسكان والمياه والمرافق الصحية والهياكل الأساسية للطاقة فوق طاقتها. وقد زاد الفقر بنسبة ٦١ في المائة وتضاعفت البطالة وانخفض متوسط الدخل الفردي للسكان المحليين انخفاضا كبيرا. وفي هذا الصدد، أناشد مرة أخرى الجهات المانحة الوفاء بالاحتياجات الإنسانية والإنمائية للبنان المحددة في خطة مواجهة الأزمة في لبنان لعام ٢٠١٥-٢٠١٦، والتي صاغتها حكومة بلدي بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المعنية والشركاء الآخرين واعتُمدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وبينما نرحب بما أظهرته الكويت من قيادة باستضافتها للمؤتمر الدولي الثالث لإعلان التبرعات للاجئين السوريين في الشهر الماضي، وبالسخاء الذي أبدته الجهات المانحة، نلاحظ أنه لم يتم التعهد سوى بـ ٣,٦ بليون دولار من أصل مبلغ ٨,٤ بليون دولار حددته وكالات الأمم المتحدة المعنية لتنفيذ خطط الاستجابة الإقليمية والوطنية. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإنه لا يجري دائما صرف جميع الأموال المتعهد بها.

ونحن نعتقد أن التصدي للأزمات الإنسانية من خلال قناة المساعدات الإنسانية الضيقة قد ثبت، للأسف، أنه غير كاف؛ وبالتالي، ثمة حاجة إلى الاستفادة من الموارد الأوسع لصناديق التنمية ونحن ندعو الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة إلى أن تزود البلدان المجاورة، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل مثل لبنان والأردن، بمساعدة إنمائية كافية من شأنها أن تلبي احتياجاتها وتعزز قدرتها على التحمل وأن تخفف من أثر الأزمة.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بالاقتباس من مقال رأي نشرته البارونة أموس مؤخرا في صحيفة ”واشنطن بوست“:

”إن البلدان تتطلع إلى الأمم المتحدة لممارسة سلطة أخلاقية. وهي تصاب بخيبة الأمل المرة تلو الأخرى. فهي تريد نظاما دوليا عادلا، يعزز المساواة ويناصر المستضعفين والمضطهدين ويحمي حقوق الإنسان ويخضع أعضاءه للمساءلة. وفي العالم الحديث، وفي ظل تعقد التحديات التي تواجهنا، فإن ذلك الأمر يزداد صعوبة باطراد. ولكنه ممكن. إنه تحد، ولكنه تحد يمكن التغلب عليه بالعزيمة والالتزام“.

وختاما، لقد صيغت دعوة المجلس إلى زيارة المنطقة بعبارات قوية وجرى تكرارها اليوم. وكان للأردن دور رائد في الدعوة إلى هذه الزيارة منذ وقت طويل. وأيد لبنان وتركيا تلك الدعوة حينذاك. ونأمل في نجاحكم، سيدتي، بعد مداولاتنا اليوم وفي الأيام المتبقية من رئاسة الأردن، في إقناع زملائكم بضرورة القيام بهذه الزيارة وبحسن توقيتها، على أمل أن يروا بقلوبهم ويستمعوا بحسهم الإنساني بالإضافة إلى مصالحهم السياسية.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نعرب عن تقديرنا لهذه الدعوة، سيدتي، للمشاركة في جلسة اليوم. كما نشكر منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة فاليري أموس، والمفوض السامي أنطونيو غوتيريس والمديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، السيدة إرثرين كازين، وكذلك المبعوثة الخاصة أنجيلينا جولي بيت، على مؤازرتهم المتواصلة لإنهاء معاناة السوريين.

في الشهر الماضي، وعقب النداء القوي الصادر عن رؤساء وكالات الأمم المتحدة، وجهنا جميعا سؤالا: ”ما هو المطلوب لإنهاء الأزمة والمعاناة في سورية؟“. لقد دخل التراع المروع في سورية عامه الخامس وتوفي مئات الآلاف من البشر وشُرد الملايين. ويجرب البعض، في محاولة للفرار من العنف، طريق البحر الأبيض المتوسط ليلقوا حتفهم بشكل مأساوي.

وقد انتقلت الحالة في سورية من سيئ إلى أسوأ. واتخذ مجلس الأمن ثلاثة قرارات بشأن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين في سورية. وللأسف ومن المثير للإحباط أن عدم الامتثال لهذه القرارات يمر دون عقاب. والأزمة توفر تربة خصبة لظهور جماعات إرهابية من قبيل داعش وتؤدي إلى تعميق الانقسامات الطائفية في المنطقة. والحالة الخطيرة في مخيم اليرموك للاجئين، الخاضع للحصار من قبل النظام، هي من بين آخر الأمثلة على تفاقم المعاناة.

ولا يمكن أن يكون هناك حل مستدام للأزمة الإنسانية دون حل سياسي. وإيجاد حل سياسي حقيقي هو البديل

الوحيد. وبالتالي، فإن الإجابة على سؤال ”ما هو المطلوب؟“ واضحة كل الوضوح. وهي هنا تقع إلى حد كبير على عاتق مجلس الأمن.

وفي غياب أي تقدم على الجبهة السياسية، يجد ملايين السوريين أنفسهم داخل حلقة مفرغة من الصراع والحاجة إلى الإغاثة. ونحن، بوصفنا جيرانا لسورية، نتحمل وطأة الكارثة الإنسانية هذه. فمنذ بداية الأزمة، جعلت تركيا أبناء الشعب السوري، بصرف النظر عن خلفياتهم العرقية والدينية، في صميم نهجها الإنساني. ويستند هذا النهج إلى ثلاثة مسارات.

أولا، نحن نلتزم بسياسة الحدود المفتوحة ونمتثل لمبدأ عدم الإعادة قسرا. ويعيش أكثر من ١,٧ مليون سوري الآن في تركيا. وهناك ٢٥٦ ٠٠٠ سوري مسجل في ٢٥ ملجأ. وتلبي الحكومة التركية جميع احتياجاتهم.

ثانيا، نحن نساعد السوريين الذين يعيشون في العديد من المدن خارج الملاجئ. ونتخذ تدابير لتوفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية المجانية، لهم. وقد عززت القاعدة التنظيمية المتعلقة بالحماية المؤقتة التي دخلت حيز النفاذ في العام الماضي استجابتنا الإنسانية حيث أنها تتيح للسوريين التمتع بحقوق إضافية للحفاظ على سبل عيشهم.

ويتعلق المسار الثالث بإيصال مواد إغاثة إنسانية إلى الأجزاء الشمالية من سورية، أيضا عبر نقطة الصفر الحدودية، وذلك تماشيا مع التزاماتنا الدولية ودعما لحملة الأمم المتحدة.

وتبلغ القيمة الإجمالية للمعونة المقدمة إلى سوريا من خلال هذا النوع من العمليات حوالي ٣٦٥ مليون دولار. كما يتواصل تعاوننا مع الأمم المتحدة من أجل تمكين عمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر الحدود في شمال سوريا. وقد تجاوز العبء المالي للأزمة على تركيا مبلغاً قدره ٥,٦ بليون دولار، في حين أن مجموع المساهمات التي تلقيناها على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف حتى الآن لم يبلغ سوى ٣٠٠ مليون دولار.

وتتزايد الآثار متعددة الجوانب للأزمة السورية على البلدان المجاورة، بما فيها تركيا التي أصبحت ملجأ لأكبر عدد من النازحين السوريين. ويجب الاعتراف بأن التقاسم العادل للعبء هو مسؤولية أساسية للمجتمع الدولي. والفجوة بين الاحتياجات الإنسانية والإنمائية وبين إسهام المجتمع الدولي آخذة في الاتساع. ويجب الوفاء بالتعهدات المعلنة في مؤتمر الكويت وفي أماكن أخرى في الوقت المناسب وبطريقة مستدامة. تتطلّب آليات المساعدة المبتكرة، مثل نظام قسائم بطاقة الغذاء الإلكترونية لبرنامج الأغذية العالمي المطبّق في تركيا، دعماً دولياً عاجلاً. إن تقليص التمويل الأساسي لبرامج الأمم المتحدة الأساسية ولكن الفعالة مثل هذا البرنامج يزيد من الضغط الواقع على عاتق المجتمعات المضيفة. وإذا لم يكن ممكناً تمويل أبسط الاحتياجات الغذائية الأساسية، فما الذي يمكن تمويله؟

يجب أن تحتل معالجة الاحتياجات التعليمية للأطفال السوريين دوراً محورياً في الاستجابة. ففي تركيا وحدها، هناك حوالي ٥٥٠ ٠٠٠ طفل سوري في سن الدراسة، ينتظر ٣٥٠ ٠٠٠ منهم الدعم الدولي للالتحاق بالمدارس. ولا يمكن لمستقبل سوريا أن يفقد جيلاً من الأطفال بسبب دوامة من العنف. ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم هذه القضية.

وأخيراً، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات أقوى لكفالة وصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين من جرائم النظام ومن الجماعات الإرهابية مثل داعش. والأمثلة على الوسائل والسبل الكفيلة بتحقيق ذلك الغرض، على النحو المبين في تقرير صدر مؤخراً عن وكيلة الأمين العام آموس، ينبغي أن تلفت انتباهنا.

ومرة تلو الأخرى، أكدنا في المجلس أن الحالة الراهنة لا يمكن أن تستمر، بالنسبة لتركيا ولأي بلد آخر في المنطقة. ولن تكون خطط الاستجابة الإقليمية للأمم المتحدة ناجحة إلا بمقدار نجاح تمويلها. وينبغي ألا تترك سوريا والبلدان المجاورة لها وحيدة في مواجهة المأساة الإنسانية، الأمر الذي يتطلب شراكة حقيقية من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. فيجب أن تشمل تلك الشراكة تلبية احتياجات السوريين المشردين قسراً، وبناء قدرة المجتمعات المستضيفة وزيادة جهود إعادة التوطين.

وإني أرفض على وجه التحديد اتهامات النظام السوري التي لا أساس لها. وسنواصل الوقوف إلى جانب الشعب السوري، كما أقرّ بذلك مرة أخرى مقدمو الإحاطات الإعلامية وغيرهم اليوم. إن السوريين من جميع المشارب متوحدون في شن كفاح من أجل البقاء ومن أجل المستقبل. وينبغي لأعضاء المجلس ولجميع الجهات الفاعلة أن يبقوا في أذهانهم أنه لا يمكن التغلب على الفظائع والكارثة الإنسانية المستمرة في سوريا إلا من خلال معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة، ألا وهي قمع النظام العنيف للتطلعات الديمقراطية السوريين.

وفي محاولة من النظام لإطالة أمد قبضته على السلطة، لا يزال يستخدم جميع أنواع القوة والعنف من خلال جميع الأدوات والتدابير المتاحة له، سواء كانت أسلحة كيميائية أو براميل متفجرة أو قذائف تسيارية أو اغتيالات محددة الهدف أو انتهاكات ممنهجة أو التعذيب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد ضغطه على النظام دون مزيد من التأخير، لتمهيد الطريق إلى الحل السياسي الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تحول سياسي حقيقي قائم على أساس المطالب والتطلعات المشروعة للشعب السوري، وفقاً لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

الرئيسة: طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): شكراً وآسف لأخذ الكلمة مرة ثانية. ليس من شأن أحد، تركياً كان أم غير ذلك، أن يتحدّث عمّن يحكم سوريا، وعن خيارات الشعب السوري، تماماً كما أنه ليس من حق أحد أن يتحدّث عن خيارات الشعب التركي، أو أي شعب آخر من شعوب الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية. هذا مبدأ يبدو أن النظام التركي لم يفهمه ولن يفهمه. أنا لا أريد أن أذكّركم بكثير من البراهين والشواهد والدلائل، التي ورد بعضها في وثائق لمجلس الأمن، حول تورّط النظام التركي في الجرائم التي حدثت في بلدي وما زالت تحدث.

قلت لكم على سبيل المثال قبل قليل أن زعيم إحدى التنظيمات الإرهابية التكفيرية المرتبطة بداعش وجبهة النصرة موجود الآن في تركيا. الآن هو في تركيا يخطط مع الاستخبارات التركية لتفجير الوضع مجدداً في دمشق. هذا مثال واحد فقط. ولكن هناك المثال الأكثر إيلاماً وهو ضلوع النظام التركي في استخدام الأسلحة الكيميائية في خان العسل في حلب قبل سنتين. وعندما طلبنا مساعدة الأمين العام للتحقيق في استخدام السلاح الكيماوي في خان العسل وتحديد هوية الذي استخدم السلاح الكيماوي، أجابنا فقط على الشق الأول، قال سأساعدكم لمعرفة فيما إذا استُخدم السلاح الكيماوي في خان العسل أم لا، لكنني لا أستطيع أن أعدكم بأن أحدد هوية من استخدم السلاح الكيماوي. قال لنا ذلك الأمين العام بعد أن أجرى مشاورات مع بعض الدول النافذة في مجلس الأمن.

والآن هناك إثباتات تركية على تهريب الأسلحة من الداخل، وإقالة موظفين كبار في الجمارك التركية من وظائفهم لأنهم أوقفوا شاحنة تحمل أسلحة إلى سوريا وفتشوها،

خلافاً لتعليمات رئيس الحكومة التركية. وهناك محاكمات تجري الآن داخل تركيا ويتحدّث عنها الإعلام. لم تترك الحكومة التركية أو النظام التركي - وهي كلمة لا أحب أن أستخدمها في الحقيقة تحت هذه القبّة، قبّة الشرعية، أنا سأقول الحكومة التركية ولن أقول النظام التركي - لم تترك الحكومة التركية فرصة للإساءة إلى الشعب السوري إلا وفعلتها. بنت المخيمات للاجئين السوريين قبل بداية الأزمة، تماماً كما حدث في كردستان العراق. واستخدمت الأسلحة الكيميائية لاتهام الجيش السوري بأنه فعل ذلك، كي يتم تحريض الرئيس الأمريكي أوباما على مهاجمة سوريا. وكذلك فعل الفرنسيون.

هناك كتاب هام ينبغي أن تقرؤوه جميعكم. وقد صدر في باريس أيضاً وعنوانه ”Les Chemins de Damas - الطرق إلى دمشق“ لمؤلفيه جورج مالبرونو وكريستيان شينو. يثبتان فيه ضلوع وزير خاجية فرنسا في استخدام الأسلحة الكيميائية في غوطة دمشق، في شهر آب/أغسطس ٢٠١٢، عندما كان الدكتور سيلستروم في طريقه إلى خان العسل لكي يحقق في استخدام الأسلحة الكيميائية في خان العسل. لم يتمكن الدكتور سيلستروم من أن يذهب إلى خان العسل حتى الآن، حتى هذه الساعة. لا نعرف ماذا جرى في خان العسل. ثم يخرج علينا السفير التركي وينظّر علينا بالقول إنه يريد أن يساعد الشعب السوري. هل مساعدة الشعب السوري على هذه الشاكلة؟

الرئيسة: طلب ممثل تركيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد. لا أريد أن أضيع الوقت الثمين للمجلس على هذه الاتهامات التي لا أساس لها. ولكن أود أن أطرح ثلاث نقاط.

أولاً، فيما يتعلق بجبهة النصرة وداعش، كانت هاتان المنظمتان مدرجتين على لائحة الإرهاب في تركيا منذ عام ٢٠١٣. وسجلّ إنجازات تركيا في مكافحة الإرهاب معروف جيداً جداً.

وفيما يتعلق بالاتهامات الموجهة من قبل النظام السوري، أود أن أشير إلى أنه يجري استخدام البراميل المتفجرة في جميع أنحاء سوريا، على الرغم من إنكار النظام لذلك.

وأخيرا، أود أن أوجه انتباه المجتمع الدولي بأسره إلى أن الإرهابي عبد الله أوجلان كان معروفا وجوده في سوريا على مدى سنوات عديدة حتى عام ١٩٩٨. وحين يتعلق الأمر بإيواء الإرهابيين، فإنني أعتقد أن الحقائق واضحة في نظر العالم أجمع.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.